ن-۹۷۵۴

دعا روبا

اللهم علمك كاف عن المقال وكرمك كاف عن السؤال

فان قيل لم ابتداء المصنف كتابه ببسم الله قلنا عملا بحديث النبي عم وهو قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر
فان قيل لم ابتدا بعده بالحمد لله قلنا ايضا عملا بالحديث وهو قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع فان قيل الحديثين
تعارض بانهما يبتدا ايلزم احد المحذورين وهو اما قطع ببسم الله او ابترية الحمد قلنا لا نم التعارض لان المراد بابتداء المتعلق
بالبسملة ابتداء حقيقي والابتداء المتعلق بالحمد ابتداء اضافي واعلم ان الابتداء ببسم الله المكتوب في اوائل الكتب
يتعلق بالتصنيف وهذا اول ما يقال انه متعلق بابتدائي لانه يلزم منه ان يكون ابتداؤه بالبسملة ولا يكون وسطه وانتهاؤه
بها فان قيل ما ذكرتم من الحديث من قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم فهو ابتر يقتضي ان تسبق هذا بسم الله الاخر
وهلم جرا فيلزم التسلسل قلنا يفهم العرف من سياق الحديث ان معناه كل امر ذي بال غير بسم الله يبدأ بركة بسم الله فقطعه
هذا الكلام منقول عن الاستاذ نظام الدين المشتهر بالشيخ الاردبيلي رحمة الله اشار بقوله المتوحد الخ وبقوله المقدس
في نعوت الجبروت الخ الى بيان علة اختصاص استحقاق الحمد بالله تعالى فكأنه قال الحمد مختص بالله تعالى لانه المتوحد
بجلال ذاته وكمال صفاته ولانه المتقدس في نعوت الجبروت الخ واشار بقوله المؤيد بساطع حججه وواضح بيناته الخ
الى بيان علة اختصاص استحقاق الصلاة بالنبي صلعم فكأنه قال الصلاة مختصة بالنبي عم لانه المؤيد بساطع حججه وواضح
واشار بقوله هداة طرق الحق وحماة الدين الخ الى علة اختصاص استحقاق الصلاة بالآل والاصحاب فكأنه قال الصلاة
مختصة بالآل والاصحاب بعد النبي صلعم لانهم هداة طريق وحماة على السبيل التبعية للنبي صلعم مسموع من مولانا

والتلقيب هو ان تلقب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر او الغالب بان جعل الآخر
متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما والابوين للاب والام ونحو ذلك مطول

كتاب حاشية متوسط للسيد رحمة الله عليه

التركيب ستة كتقسيم تركيب اسنادي مثل زيد قائم وقام زيد وتركيب اضافي مثل
غلام زيد وتركيب مزجي مثل بعلبك وتركيب تقييدي مثل زيد الطويل
وتركيب تعدادي مثل خمسة عشر وتركيب ثانيه صوت مثل سيبويه وعمرويه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعلنا نهتدي بالقرآن وارسل
النبي محمدا بالفرقان عليه صلوات الله تترى بالبرهان وعلى آله الذين انتهوا عن الطغيان
قوله اعلم ان معرفة هذا الحد حد الشيء بما يبين ماهيته قوله على معرفة اللفظ و
والوضع والمعنى المفرد لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه قوله ما يتلفظ به
الانسان اي اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا بمعنى الرمي يقال
لفظت الرحى الدقيق او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظ الكلام او لفظ بالكلام
وهذا اللفظ صادق على كلمات الله والفاظ الملائكة لانها مما يتلفظ به الانسان وانما
[illegible] الفاظ الله رعاية للادب قوله والضمائر المستترة حكم الملفوظ من حيث انها يصح
[illegible] عليها وتوكيده ويعطف عليها كالملفوظات ويجري الكل قوله اسكن انت وزوجك
الجنة قوله والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه الى اخره الا ان يقال وهو ما لا يدل
فلا بد من تأويل على الاول اي المراد [illegible] من افراد المعنى او في الثاني بتقدير مضاف [illegible]
اي هو ان لا يدل فيجوز لفظ بمنزلة الجنس للكلمة جعلها كالجنس والفصل معا على [illegible]
في المشهور انما يستعملان في الحقائق الموجودة كالانسان ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحي
غير متأصل في الوجود قوله فلفظ احتراز به عن الخطوط [illegible] الاربعة تسمى بالدوال
الاربع وهي مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد
قوله على جزء معناه [illegible]

٢

جزؤه من جزء ما يدل عليه قوله فانا وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وغيرها كل
واحدة من هذه الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد لا لمعنى مفرد فسبب ورود هذا السؤال
على الحد هو لفظ وضع لمعنى حتى لو قيل وضع لشيء مفرد لم يتوجه السؤال قوله فان المراد
بالمعنى في قوله لفظ وضع الخ فان المعنى المفعل من القصد من عناه اذا قصده فاذا وضع
لفظ للفظ آخر كان اللفظ الآخر محلا للقصد لانه قصد باللفظ الاول غاية ما في الباب انه يلزم ان
يكون الشيء لفظا في نفسه ومعنى للفظ آخر ولا محذور فيه قوله ولقائل ان يقول الخ اي حين
اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره كان اللفظ المفرد كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون اللفظ المركب
كزيد قائم معنى مركبا فلا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة كلمة لان معناه مركب وهذا السؤال متفرع
على الجواب الاول وسبب وروده على الحد هو قوله مفرد قوله وهو مركب من نعته اي كذلك
المفهوم هو معنى قولنا مركب اي اللفظ فانه مركب تتصدق من الموصوف والصفة كحيوان ناطق
فلا يسمى جزءا اصلا قوله وهذا المفهوم ليس بمركب بالقياس الى لفظه فان جزء لفظ لا يدل على
جزء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب من نعته اي يحتمل الصدق
والكذب غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون مفهوم واحد بالقياس الى اللفظ مفردا وبالقياس الى لفظ آخر
مركبا وليس بمحذور كما في معنى الانسان بالقياس الى لفظ الانسان والحيوان الناطق قوله
وهذا الجواب بعينه جواب الخ فيقال لا نم ان لفظ الاسم مثلا موضوع بمثل زيد ورجل بل هو

وان لم يصدق عليه الخبر

يعني ان معنى الانسان بالقياس الى لفظ الانسان مفرد وبالقياس الى لفظ الحيوان الناطق مركب

موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه الخ وهذا المفهوم معنى لا لفظ وانما اجيب هناك بهذا
الجواب لانه اراد ان يورد السؤال الثاني وانما يتجه على الجواب الاول دون هذا الجواب الذي هو
التحقيق قوله سلمنا ان الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم او الحاصل ان مثل زيد لفظ مركب
بالقياس الى معناه اعني نسبة القيام الى زيد ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر والاستخبار
قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ وقد اجيب عن ذلك بان قائمة مركبة من كلمتين جعلتا في حكم اسم
كما اشير في هذا الجواب نظر لان معنى التاء واحد في الموارد مع تعدد اسم الفاعل كضاربة وقائمة
وعالمة وغيرها قوله فضلا عن ان يدل على معنى قائمة بل المجموع لفظ قائمة يدل على مجموع معناه وهو
ذات مؤنثة موصوفة بالقيام وكذا الحال في ما اشير اليه سابقا قوله لزم اجتماع التذكير والتأنيث
فيها وهو ممتنع يمكن دفعه بان القائم في قائمة وحده يدل على ذات موصوفة بالقيام فاذا اخرج
عن علامة التأنيث دل على التذكير ولم يتجرد عنها فلم يدل على التذكير فلا يلزم اجتماع
التذكير والتأنيث قوله لان الكلمة لا تخ من ان تدل الخ اي لان الكلمة موضوعة على ما هو
فلا بد ان يكون دالة وح لا تخ الضمير في قوله وهي اسم اما ان يكون عائدا الى لفظ الكلمة او الى
مدلولها وايا ما كان يرد النقض اما على الاول فلان لفظ الكلمة اسم لوجود علامة الاسم
فيها وهي الالف واللام فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو مح واما على الثاني فلان
مدلول الكلمة مذكر ولا يصح هي والجواب انه عائد الى لفظ الكلمة باعتبار مفهومها اي هذا

اللفظ

اي هذا اللفظ في ضمن مفهومه ينقسم الى اسم وفعل وحرف قوله اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة الخ اي اما ان تدل على اقتران معناها قوله وهو منتقض طردا بمثل
ذو واطرادا بمثل ذو والاسماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف الى غير
ذلك قوله لا لاجل دلالته على معناه فذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة على المعنى
وفي مثل ذو لتحصيل الغاية قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد اي لفظ تضمن
بالاسناد كلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن هو الكلمات
فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن مع المتضمن في مثل ضربت ونظائره قوله ولهذا قال
تضمن ولم يقل تركب يعني ان المشهور في حد الكلام ذكر التركيب فلما كان الظاهر
ان يقول ما تركب من كلمتين وانما عدل من تركب الى تضمن لشيئين احدهما
انه لو قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام الذي احدى كلمتيه ملفوظة والاخرى مستترة
اي غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركبه مع الملفوظ ولما قال ما تضمن دخل فيه
الثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال ما تركب لم يدخل
في حد الكلام الذي قد تركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر من المركب من كلمتين
ما تركب من كلمتين فقط بخلاف المتضمن للكلمتين فانه يتضمن ما فيه كلمتان
او اكثر والجواب عن الاول ان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب

بينهما والجواب عن الثاني ان الكلام انما يحصل بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه و
المسند فقط وبهما ما كالمثال واما الجرى مجريهما و ماعداهما من الكلمات التي ذكرت
في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها قوله نحو الاصطباح والاغتباق
الاصطباح هو الشرب في الصباح وذلك المشروب يسمى صبوحا والاغتباق
هو الشرب في الرواح وذلك المشروب يسمى غبوقا قوله ودلالته اوليا اي بغير واسطة
قوله احدهما انه منقوض بنقض الحد بمعنى ان مجرع لفظ وهو دال على معنى في نفسه اي يصدق
عليه معنى هذا المجرع الذي هو حد الاسم فيدخل غير الاسم في حد الاسم لا يقال لفظ دل
يدل على معنى مقترن بالزمان الماضي بحسب الوضع فكيف يصدق معنى الحد على مجرع
لفظ لانا نقول سائر الفاظه لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجرع غير مقترن
قوله ويمكن ان يجاب عنه اي عن النقضين بوجهين قوله ولكن حذفت الكلمة وجعل
لفظ ما عبارة عن الكلمة فاندفع النقضان ولو كان ما عبارة عن الشيء لم يندفع النقضان
اصلا ولو كان عبارة عن لم يندفع النقض الاول قوله واما ان اريد به واحد بعينه اي فعلي
هذا يخرج بعض الافعال كالافعال الحالية والاستقبالية مثلا عن حد الفعل و يدخل في حد
الاسم وعلى الثاني اعني ان يراد به واحد غير معين يخرج جميع الافعال من حد الفعل
ويدخل في حد الاسم لان كل فعل بحسب وضعه مقترن بزمان معين فلا يصدق على شيء منها

اي عدم كونه مانعا وجامعا خلف

الافعال لانه مقترن بزمان غير معين قوله هذا خلف اي باطل قوله وجوابه انه
لا يراد الخ يعني احد الازمنة الثلثة يمكن ان يؤخذ على وجوه ثلثة الاول التقييد بالتعيين الثاني
التقييد بعدم التعيين الثالث الاطلاق وههنا لا يتقيد بشيء منهما وما ذكرت من
انتقاض الحدين انما يلزم اذا اخذ على الوجهين الاولين دون الوجه الثالث لان
المطلق صادق على المقيد فكل ما اقترن بزمان معين من الثلثة صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة قوله بل واحد منها اي من الازمنة الثلثة قوله كالكاتب بالقوة
اي بالامكان قوله ان الحد مطرد وهذا المعنى اعني معنى الاطراد يلزمه المنع فالحد اذا كان
مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه قوله ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود
صدق الحد وهذا المعنى اعني معنى الانعكاس هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا
كان جامعا لجميع افراد المحدود قوله وغير منعكسة اي لا يجب انعكاس الخاصة
فان الخاصة الشاملة منعكسة وغير الشاملة ليست بمنعكسة قوله اشارة الى كثرة
خواص الاسم بمعنى ان لفظ الخواص جمع كثرة وكلمة من للتبعيض فدلت ان المذكور
ههنا بعض من تلك الخواص الكثيرة ومن جملة خواصه النداء والوصف والتأكيد المعنوي
والاضمار والنسبة والتصغير والتثنية والجمع ولحوق تاء التانيث المتحركة والفاعلية والمفعولية
والابتدائية وما يتفرع به عليها قوله فاللفظي دخول لام التعريف لو قال دخول حرف التعريف

للان شاملا لليم فى مثل قوله عم ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته **قوله** وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف ولما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعريف والتعيين **قوله** لان حرف الجر يؤثر فى الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل حرف الجر على ابقا فيقال زيد مجرور بمن لكن هذا لا اعتداد به لان الكلام فيما اذا كانت الكلمات مستعملة فى معانيها فدخول حرف الجر ايضا خاص بالاسم **قوله** فكونه دليلا على امكنية الكلمة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه فى الاسمية والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبنى يسمى غير متمكن يعنى ان الفعل اذا سمى به رجل فلا يدخل عليه تنوين التمكن لكونه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية فبالاخرى لا يدخل حال الفعلية **قوله** ولا امكنية اى لا قوة للفعل فى الاسمية وان كان قريبا فى الفعلية من حيث الاعراب **قوله** والفعل لا يقع صفة معرفة ويقع نكرة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة وكذا الحرف **قوله** فلما حذف المضاف اليه اى لما حذف المضاف اليه من اذ وهو جملة كان كذا عوض منه التنوين فى اذ **قوله** واما تنوين المقابلة اى تنوين المقابلة انما يدخل على جمع المونث السالم وليس للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فى الفعل والحرف تنوين المقابلة بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما دخوله الاسم والفعل ففى قوله اقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى ان اصبت لقد اصابا واما دخوله الحرف فمثل لمنا ان تردد الخمس قاصلا **قوله** وانما اختص

الاسناد والمراد منه الاسناد اليه فقط وهو غير جائز ممنوع بمثل اعجبنى ضرب زيد فالاولى ان يقال الفعل موضوع لان يسند به معنى مصدره الى شئ فلا يجوز جعله مسندا اليه والا يخرج عن وضعه **قوله** الاضافة اى كونه مضافا فسر الاضافة بكونه مضافا لان الفعل قد يقع مضافا اليه كما فى قوله تع يوم ينفع الصادقين وقد يقال هذا بناء على بدل الصدق يوم ينفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم **قوله** المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل والمراد بقوله لم يشبه لم يناسب كما يعلم من حد المبنى **قوله** والمراد بمبنى الاصل الفعل الماضى والامر بغير اللام والحرف وكذا الجملة من حيث هى جملة من اقسام مبنى الاصل **قوله** ولقائل ان يورد النقض بنفس مبنى الاصل كضرب فى ضربت زيدا **قوله** اولان تقدير الحد عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قال النقض مندفع بما ذكرنا من الجواب ولان تقدير الحد يسم ويح لم يتوجه الاشكال وهذا الجواب هو الصحيح **قوله** لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا كخمسة عشر وقد لا يكون مبنيا كبعلبك **قوله** التركيب نحو ضرب زيد فان زيدا هنا معرب وهو جزء هذا التركيب والجزء الاخير ليس بمعرب وهو ضرب **قوله** لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان لفظ غلام فى غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامله فى هذا التركيب ورد عليه بانه اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادى لم يدخل فى الحد الا المسند اليه والمسند لانهما مركبان تركيبا اسناديا وح يخرج المضاف اليه

على الفعل اى لا يدخل حرف الجر

لا اعتبار به

لان تقدير الحد يسم

وساير المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما اشبهها عن حد المعرب فالاولى ان يقال المراد بالتركيب التركيب مع العامل فورود المبتدا والخبر الاعلى قول من يجعل كلا منهما عاملا في الاخر فقيل المراد به تركيب [illegible] لا يتحقق معه العامل وح لا اشكال **قوله** لكونه مشابها للفعل الماضي وامر الحاضر في تحقق النوعين اما هي مع الفعل المطلق لا مع خصوصية الماضي او امر الحاضر والفعل مطلقا المبني بني الاصل **قوله** لانه يصدق عليه انه مركب وتقابل ان يلزم الشارح بكنه فقدان المركب بالاسناد وح لا يصدق عليه انه مركب **قوله** وحكمه وخاصته ان يختلف اي حكم الاسم المعرب بالقياس الى المبني من الاسماء وفي بعض النسخ وخاصته اي اثره **قوله** لان الامر كالوصف للمعرب وايضا لفظ زيد مثلا يدل على ذات زيد ورفعه مثلا يدل على فاعليته و فاعلية صفة لزاته فكما ان الذات متقدمة على صفاتها كذلك ينبغي ان يكون الدال على الذات متقدما على الدال على الوصف **قوله** انما يكون بعد العلم به لان العلم بحكم الشيء بعد العلم به **قوله** ويمكن ان يجاب عنه نظره للنحاة انما لا يخفى على المصنف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف ولم يعرف احكامها بالسماع منهم وان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا نفع له معتبر بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود منه معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسم مخصوص كزيد مثلا فيعرف ح انه مما اختلف اخره في كلامهم فيجعل اخره مختلفا في

كلامهم **قوله** هذا قليلا يدخل فيه اي في حد الاعراب **قوله** فانها اسباب بعيدة اي العوامل والمعاني المختلفة فان المعاني سبب لاختلاف اخر المعرب بعيد بواسطة واحدة والعوامل سبب لاختلاف اخر المعرب بعيد بواسطتين **قوله** فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد منها فان اخر المعرب اذا حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا فتح او كسر بعد ذلك حصل الاختلاف **قوله** ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه وفي بعض النسخ لكان اوجه ولعله تصحيف وان امكن توجيهه ايضا **قوله** بناء على ان الاسم وضع غير معرب اي فان زيد مثلا قبل الوقوع في التركيب غير معرب بل مبني عنه فاذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف للاختلاف من السكون الى الحركة وكذا الحال في ساير الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحدة منها فيكون سببا تاما للاختلاف ولما السكون الاصلي فلا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عدمه اعرابا والسكون لما كان من الهيات البنائية لم يكن لها دخل في الهيات الاعرابية **قوله** متعلق باختلف لكن فاعل يدل ضمير راجع الى اختلف لا ضمير راجع الى الاختلاف كما يتبادر اليه الوهم من كونه متعلقا باختلف **قوله** وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة اي عن للاسماء معان لازمة تدل عليها بجواهرها ومعان تطرأ عليها عند وقوعها في التركيب ولا بد لهذه علامة وهي الاعراب

[illegible]

قوله نحو ما احسن زيدا الخ الحاصل لو انصبت زيدا المراد منه التعجب واذا رفعه المراد النفي واذا جررت مع رفع احسن المراد الاستفهام قوله ونحو احسن زيدا اي امثله بهذه الامثلة التي لا يتميز فيها المعاني بسبب العامل ليتم الاستدلال على الحاجة الى وضع الاعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل لا يخال لا اشتباه في الثالث بسبب تركه النون بالضمة لانا نقول هذه الضمة ايضا اعراب واتصاله بزان لا يتبيه هذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركة زيد قوله ومعنى المعقودة المعقودة بكسر الواو هي المتداولة بكسر الواو ايضا لان هذه المعاني تاخذ الاسم على سبيل التداول اي التناوب اي يأخذه هذا المعنى تارة ويأخذه هذا المعنى الاخر تارة اخرى وهكذا قوله انما قال الرفع علم الفاعلية والاشياء المنسوبة الى الفاعل لان الشارح توهم ان الياء في الفاعلية والمفعولية للنسبة ويلزم ان يكون الرفع علما للاشياء المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان يكون النصب علما للاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول والصواب ان الياء فيهما ياء المصدرية اي كون الشيء فاعلا وكون الشيء مفعولا وهما صفتان للفاعل والمفعول فالرفع علم الفاعلية التي هي صفة للفاعل فلو قال المصنف الرفع علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في النصب واما الاضافة فهي مصدر غير محتاج الى الياء المصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه قوله كالمبتدأ والخبر واسم كان وما واسم كان فاعل عند القوم

لامنسوب

لامنسوب اليه فاول تركه والمراد بقولنا الجر علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه لا علم لما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية والفاعلية لا توجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعاني اخر كالمبتدأ مثلا على سبيل التبع والالحاق وكذا النصب علم المفعولية اصالة ويجعل علامة لمعان آخر كالحال مثلا على سبيل التشبيه والالحاق وكذا الجر علم لكون الشيء مضافا اليه بحسب المعنى اصالة وجعل علامة لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل التشبيه والتبع فتامل قوله لان العامل للفعل ليس سببا لمقتضى اعرابه اذ ليس في الفعل مقتضى الاعراب بل اعرابه على سبيل التطفل والتشبيه قوله والاصل ما كان اعرابه الخ وكذا الاصل في الاعراب سواء كان بالحروف او بالحركات ان يكون ملفوظا فان تعذر لعلة قوله فتفصيل الخ لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات الخ اعلم ان الرفع يكون بالضمة والواو والالف وكذا النصب يكون بالفتحة والكسرة والالف والياء وكذا الجر يكون بالفتحة والكسرة والياء والاسماء التي المختلفة في استحقاق الرفع فبعضها يستحق من الرفع الضم وبعضها يستحق من الرفع الضمة وبعضها يستحق الالف وبعضها يستحق الواو وكذا اختلف الاسماء في استحقاق اقسام النصب واقسام الجر فصاحب الكتاب قسم الاسماء باعتبار استحقاقها لاصناف انواع الاعراب ليتضح احوالها في الاتصاف

بالاعراب بهذا هو الكلام الظاهر المطابق لكلام المص في شرح الكافية واما في قول الشارح لكل
منها مشترك في نوع واحد من الاعراب فليس يظهر له معنى الا ان يحمل على ان الاخير المفرد
في فرد احد مشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا اي ملتبسان او متلبسان بالضمة مرفوعين قوله وفي العبارة نظر اذ قد
عطف فيها على معمولي عاملين مختلفين فان قوله الفتحة معطوف على الضمة والعامل
فيه الباء وقوله نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية والعامل فيه الظرف
القائم مقام متعلقه وجوابه ان المص يجوز ذلك فانه نظير في الدار زيد والحجرة عمرو قوله
والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا اي اعرابه حال كونه مرفوعا
بالضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا يلزم ايضا العطف على عاملين مختلفين فلعل
وجه النظر شيء آخر وهو ان يقال عبارة المص يدعي ان المفرد المنصرف مثلا ملتبس
بالضمة حال كونه مرفوعا وليس في ذلك تصريح بان اعرابه الضمة ولا بان رفعه الضمة هذا و
وضعف هذا الوجه ظاهر قوله لان الاسماء الستة المضافة الخ وكذا هذه الاسماء
المفردة بالمعنى المقابل للجملة ويمكن ان يقال الاسماء المعربة بالحروف لا يسمى مفردا
على قول من فسر المص المنصرف بما يدخله الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام المص خلاف
ذلك فلا يتم الجواب على قوله قوله لان مثل غلامي زيد غير مفرد بهذا الوجه وكذا غلام

زيد ليس مفردا بالمعنى المقابل للمضاف بالمعنى قوله فلا لا احتاج الى قد يقال
ان الاهتمام بغير المنصرف لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة فلم
يكتف في الاول بخروجه بالذكر بل ذكر ههنا قيدا آخر لخروجه لئلا يقع الغلط في اسماء
كثيرة قوله وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المثنى لاقتضائها التعدد قوله
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قيل اي زيادة مزية لان اصل المزية حاصل في الفرع
اعرابه بالحركات وقيل لا مزية من هذا الوجه لان اعراب الجمع المذكر السالم بالحروف
اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف ثابتة علامة للجمعية فهي وحدها
اخف فيها من حركة اخرى اعرابية فاعرابه بالحروف اصل بالقياس اليه الا ان
الاصالة باعتبار الخفة وقيل الاولى ان يقال لئلا يكون الفرع على وتيرة الاصل قوله علم
انه يشمل مسلمات علما فانه اذا جعل مسلمات علما كعرفات فمذهب الزمخشري
انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف
والتنوين للمقابلة لا للتمكين ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من
اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة فنحو مسلمات حال العلمية على اقوال
قوله مع ان اعرابه بالضمة والكسرة ويمكن ان يقال انما كان اعرابه بالضمة والكسرة رعاية
لاصله لا لكونه غير منصرف فيكون بهذا الاعتبار داخلا في جمع المؤنث السالم الذي عرف

حكم لانه جز النفس فلانه لم يعتبر عدم انضرافه قوله وبمثله جواز ففيه فال لما ذكرنا حال جواز
فيما بعد علم انه خارج من هذا الحكم قوله وكان من الواجب عليه ذكر شرط يمكن ان
يجاب عنه بانه اكتفى في التنبيه على هذا القيد بايراد هذه الاسماء مكبرة فان قلت
فلم لم يكتف على تحقيق الاضافة الى غير ياء المتكلم بايراد هذه الاسماء مضافة الى غير ياء
المتكلم قلت لانه اوردها مضافة الى ضمير المخاطب فلم لم يذكر قيد الاضافة لربما
توهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب فتامل قوله وانما جعل
كلا بقوله مضافا الى مضمر لان مفرد اللفظ مثنى المعنى دائم الاضافة وهو يقتضي الاعراب
بالحركات نظرا الى لفظه والاعراب بالحروف نظرا الى معناه فاعرب بالحركة وبالحروف
رعاية لهما وانما اختص المضاف الى المظهر بالاعراب بالحروف لانه فرع المظهر فلما اضيف
الى الفرع روعي جانب المعنى الذي فرع اللفظ و لو اعربها بالحروف التي لانه فرع الاعراب
بالحركات فلما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعراب بالحركات التي هي الاصل قوله وظاهر ان كلا اذ ليس لها كل حتى يكون مفرد الكلا و
لا مثنى ليكون المفرد الاثنان وانما اعرب الاثنان باعراب المثنى لان معناه معنى المثنى
وصورته صورة المثنى فاجرى مجراه في الاعراب قوله ولو جاز ان يقال عشرون قد يقال
لو ان بغير جمع السلامة ادنى تغيير و لذا لم يجعله دليلا براسه بل جعله من تتمة الدليل الاول

قوله غلب بعضها الى بعض هذا يدل على ان علامة التثنية هي الف والياء ثم قلب
احديها الى الاخرى و على ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلب احديها الى الاخرى
قوله لالتبس المثنى بالمجموع الالتباس في حالة النصب مع الاضافة لان النون التي كانت
فارقا بينهما لكونه مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع قد سقط واما في حالة الرفع فلا
التباس لان ما قبل الواو في المثنى يكون مفتوحا وفي الجمع يكون مضموما وكذا لا التباس
في حالة الجر لان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المثنى ومكسورا في الجمع
قوله وحالة النصب بالالف نحو رايت زيدك لم يعلم قيل لما كان جعل الالف علامة النصب
فيهما ملتبسا اسقطوا احدها علامة للنصب وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما
ولما كان الالف اخف تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه راسا بل جعلوا هذه الالف
الاخف علامة للرفع الذي هو اثقل الحركات في المثنى الذي هو اسبق الاكثر
رعاية للاعتدال قوله وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وذلك لان ما قبل
الالف لما كان مفتوحا والنون مكسورا لخفة الالف جعلوا ما قبل الياء في المثنى
مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة قوله وفي غيرها للعلامة اي من تتمة علامة المثنى
والمجموع قوله وليس النون عوضا منها اي من الحركة الاعرابية في المثنى والمجموع كما
في يضربان ويضربون وفيه بحث لان من قال ان النون عوض من الحركة لم يرد

انه عوض عن الحركة الاعرابية في المثنى والجموع كما هو في الفعل بل اراد انه عوض
عن الحركة التي كانت في المفرد وقد ذل الصحو بالحاق علامة المثنى والجموع قوله لان
هذه الحروف اي الالف والواو والياء قوله عنده اي عند المص تعتبر الاعراب فلا يكون
النون اعرابا قوله في اخرها الف مفردة احتراز عن مثل حمراء وصحراء فان في اخرهما
الفا بعدها همزة واعرابها بالحركات لفظا قوله والثاني الاسم المفرد اي الاسم المفرد
الذي اعرابه بالحركات لفظا والجمع المكسر الذي حاله في الاعراب كذلك قوله وجمع
المونث السالم المضاف الى ياء المتكلم ظلا بطة كل اسم يكون اعرابه بالحركات لفظا
فان اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا بسبب هذه الاضافة قوله وانما قال
مطلقا اي في جميع الاحوال الثلث قوله لما ذكرنا وهو ان هذه الكسرة موجودة قبل
التركيب المقتضي لاعراب الغلام قوله والثاني جمع المذكر السالم قال بعضهم جمع
المذكر السالم اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن كان اعرابها تقديريا في الاحوال الثلث
نحو جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في حال
الرفع فقط نحو لكن جاءني غلاما الرجل ولم يلتفت المص الى ذلك لانه امر عارض
بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم قوله فقلبت
الواو ياء فهذه الياء قامت مقام الواو في الدلالة على الجمعية دون الرفع لان الدال على

الرفع

الرفع من خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع بالواو تقديريا مع ثبوت
ما هو علامة الجمعية قوله لانه من الواجب ان يكون بالياء اي يكون الاعراب في
حال النصب والجر بالياء قوله وهما اي النصب والجر قوله كذلك اي بالياء قوله
واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة لما كان الاعراب التقديري
في مواضع مخصوصة ضبطها اذ يمكن ضبط اللفظي ايضا قوله لان اعرابها اي
اعراب المفرد والجمع المذكورين قوله غير المنصرف اي الاسم المعرب لما كان ينقسم
الى منصرف وغير منصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ضبطه ادبه يضبط
المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي قوله يكون فيه علتان
فان قيل نحو هند اذا صرف فيه علتان فيدخل في حد غير المنصرف فلا يكون مانعا
ما نعا قلنا انما ينصرف نحو هند اذا اعتبر معا ومنه خفة سكون الوسط احديهما فكان
ح احديهما في حكم العدم فلا يكون فيه علتان معتبرتان والمراد ذلك قوله وقال
بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق
الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الا
كذلك لم يدخلا عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول نحو احمر وافعل على وايضا

سمية

افعل اذا كان وصفا ليس منقولا من الفعل فالاول ان يقال وزن الفعل لما كان
في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين واذا وجد في الاسم يحكي ذلك الوزن على ما كان
عليه في حال كونه في الفعل لكنه يرد عليه ايضا ان يكون مثل افكل قبل العلمية غير
منصرف واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او
بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع
الاسم وتركيب العدل في عمر فانه منزل منزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد
التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة
ثلثة وتركيب الجمع بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
والنون اما مع الاسم او مع العلمية او مع الوصف وتركيب العجمة وهو اما تكررها
في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وفي كله نظر وهذا ليس ملحقا بهذا الكتاب
فان الشارح كتبه على حاشية هذا الكتاب وبعض الكتاب يكتبون في
الشروح وهو سهو فصار مشهورا **قوله** نحو ارطى شجر يدبغ به الجلود وهو منصرف
لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل ارطاة فاذا سمي به مذكرا امتنع من دخول
تاء التانيث فصار شبيها بالف التانيث فمنع من الصرف **قوله** مراعاة الاصل
في نحو احمر وفي نحو مساجد علما وهو اقرب مما ذكر غيره ويحتمل ان يقال معناه ان

تكون

اثنان منها

يكون لكل واحد علة لمنع الصرف قول تقريبي اذ العلة في التحقيق اثنان منها **قوله**
على انها حكاية عن الحال وقد يقال لا حاجة الى ارتكاب الحكاية لان تعداد العلل في معنى
ان كل واحدة منها يمنع من الصرف فقوله والنون حاله بحسب المعنى ويمنع النون
فيكون زائدة حالا من النون نظرا الى معنى الكلام فان النون بحسب المعنى فاعل
وان كان بحسب الصورة عطفا على خبر المبتدا **قوله** لان الجملة وهي قوله النون زائدة ليست
بسبب منع الصرف والكلام على هذا الوجه يدل على ان الجملة سبب لانها عطف
على الاسباب المعدودة **قوله** اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون كما في حكم بزيادتها
في قوله تعالى الجار يحمل اسفارا فلانه فعل ونون زائدة ويحمل حال **قوله** فاختلف فيه اي
في هذا السبب الذي هو الالف والنون **قوله** واما يمنع الاسم الصرف بمشابهته
الفي التانيث اي في امتناع دخول تاء التانيث كما مر **قوله** وزينب للتانيث المعنوي
والتوبيغ الظاهر ان يقال زينب للتعريف العلمي والتانيث المعنوي كما في قوله وزينب
مثاله لقوله ومعرفة **قوله** ولذا سميت امراة بمسلمات قد سبق اشارة الى ان نحو
مسلمات علما منصرف عند الزمخشري لان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث
بل تدل على الجمعية ايضا فلا يقوى قوة المتمحضة فلا يعتد بها في منع الصرف ولا يجوز
ان يكون هناك تاء مقدرة لما كان علما لمونث لان وجود التاء الظاهرة مانع من تقدير تاء اخرى

فليس هناك الا العلمية وحدها قوله لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر وذلك لما يلزم
بانكسار الوزن كما في المثال الذي ذكره ويجب هنا الصرف واما بلزوم الزحاف كما
في قوله اتوا ابن جرموز عُيَرا شلوه ولا يجب هنا الصرف بل يجوز كما في النسب
قوله لان الضرورة تندفع فان قيل الضرورة تندفع باعادة التنوين في نعمان مثلا فلا
حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لا يبقى فيه اثر من اثار منع الصرف
قلنا ان التم بالاصالة هو التنوين فانه منشأ الثقل وهو المنافي بمعناه لعدم الاعراب
فلما اعيد لعاد الاسم الى اصله بالكلية فلم يبق شيء من اثار منع الصرف قوله لانه لما كان
ما قبله وما بعده ابدا قبله قوله نعم اما شاكرا واما كفورا قوله لانا نقول لا نم ذلك
لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع وذلك ابى لان كونه على صيغة منتهى الجموع
يقوى الجمعية بخلاف الصيغة كما ان لزوم التانيث يقوى التانيث قوله خروج
الاسم عن صيغة الاصلية اي عن صيغة التي كان اصله ان يكون على تلك الصيغة
كثلث ومثلا كان اصله ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة بخلاف نحو ضارب المشتق عن
الضرب اذ ليس اصله ان يكون على صيغة الضرب بل ههنا اخذ صيغة عن صيغة اخرى
لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
للعدل والصفة قوله قياس اي دليل قوله وتحقق العدل فيه اي في هذا المذكور الذي
هو ثلاث واخواتها قوله وذلك انه من الاعداد اي المشهور من الفاظ العدد من الواحد الى العشرة

وهو

وهو واحد واثنان الخ فيكون احاد واخواته متفرعة عليها معدولة عنها مكررة
كما سياتي قوله لان المراد من كل واحد منها العدد الى اخره فكذا يكون احاد واخواته بعد ولكن
العدد المكرر قوله ~~واما ما فوق الاربعة فقال المص رح في شرحه بل يقال~~ فيما عداه
للعدل والصفة الوصفية ثلث مثلا اصلية لانه معدول من ثلثة ثلثة وهذا المكرر لم
يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة للمكرر فيكون اصلية فيما يوخذ منه اعني ثلاث
وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو واحد واثنان الخ اصلية كما سياتي قوله
واما ما فوق الاربعة فقال المص رح في شرحه ولا يقال فيما عداه الى التسعة والا يجال
نفيه خلاف فالصحيح انه لم يثبت فقد نص البخاري في صحيحه على ذلك انما قال الى التسع لم
يقل الى العشرة لانه قد ثبت عشار في قوله وخصاله عشار او قول الشارح يعني
اي يعني المص رحمه والا فالظاهر اعني فالاولى ان يعبر بالنون قوله للعدل والصفة
~~الوصفية ثلث~~ مثلا انه معدول عن آخر من هذا اصح مما قيل ان اخر معدول
عن الاخر قوله وفعلا غير صفة قياسه ان يجمع على فعال اما فعلاء الصفة فيجمع على
فعل كحمراء وحمر قوله ان يجمع على فعال وهذا اولى مما قيل ان جمع معدول عن جمع لان
جمعاء فعلاء لمذكر كحمراء وذلك لان مذكر حمراء اعني احمر لا يجمع بالواو والنون ومذكر جمعاء
يقال فيه اجمعون فلا تجانس احدهما على الاخر قوله واما باب قطام اراد بباب قطام

اعلم ان قطام اسم امراة من النعل
وهو قطع
وقطام اسم امراة ...
وهو امر للتقطيع شرح اللباب

فعال الذي هو علم الاعيان المونثة من النسوة وغيرها قوله فلم يوجب الضرورة الى
ضرورة منع الصرف قوله بعد تقدير العدل فيه فلا يكون فيه تقدير العدل لرعاية فاعتم
فمنع الصرف قوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز اعلم ان فعال اسم فعل كنزال مبني اتفاقا
وكذا فعال مصدرا كفجار او صفة كفساق على ما سياتي واما فعال الذي هو علم الاعيان
المونثة ففيه الخلاف وهو المراد بقوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز قوله نحو حضار
اسم لكوكب سميت تسهيلا وكانه مونث سماعي تندرج في اعلام الاعيان المونثة
قوله وبوار علم لبقعة مخصوصة قوله وليس فيه اي فعال الذي في اخره راء
قوله لتحصل موجب البناء فانه اذا قدر فيه العدل شابه فعال الذي هو اسم الفعل كنزال فصار مبنيا كفعال
مصدرا او صفة فانه ايضا مبني كذلك قوله فلا يقدر العدل فيما اخره راء هذا التقدير انما
يتم على لغة اكثر بني تميم واما على لغة اقلهم فلا لانهم يجعلون ما في اخره راء معربا غير منصرف
ايضا وح يقال لما كان الاقسام الثلثة من فعال معدولة قدر العدل في القسم الرابع
طرد الباب بفعال مطلقا على وتيرة واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر قوله الوصف
شرطه المراد من الوصف ههنا كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
كالاسود والاحمر والضارب قوله وبيانه ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل
اسما للحية هو اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فباعتبار ذات الحية مفهوم خرج

مبني نحو

شبيهه نحو

عن

عن الوصفية لكن لم تخرج عنها بالكلية اذ فيها اعتبار مفهوم الاتصاف بالسواد وكذلك حال
ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن والشرح
قوله ثم جعل اسما للقيد هو اسم للقيد الذي فيه سواد اعني الماخوذ من الحديد لا للقيد مطلق
قوله اي شرط التانيث بالتاء اي بالتاء الظاهرة سواء كانت في مونث حقيقي كسودة او لا كحمرة
قوله لان ذلك اي في معرض الزوال فان قايمة تخرج منها التاء مع بقاء الاسم على معناه الاصلي
واذا جعل قايمة علما صار التاء لازمة فيكون غير منصرفة قوله
فلا يكون لازما اي اذا لم يكن لازما كان ضعيفا فلا يقوى على منع الصرف قوله
لانه لو لم يكن علما لكان التانيث في معرض الزوال فانجر كما يطلق على المذكر والمونث قوله
وما وجوب اسمان للقريتين في فارس قوله بمثل شاه وذات مذكر
وجب منع الصرف واما وجب منع صرفه لانه ... قوله
وفيه نظر اي في وجوب منع صرفه نظر قوله وذات في الصحاح انكاذا وقعت
على ذات قلت ذاة بالهاء تدل على ان اصلها الهاء ولكنها لما وصف بها بعدها صارت
قوله واصله شاهة والدليل على ذلك ان تصغير شاة شويهة وجمعها شياه
قوله ولهذا كان كراع غير الكراع للغنم والبقر وهو بمنزلة الوظيف في الفرس
والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويونث والكراع اسم لجمع الخيل ايضا

وصلت نحو

عنصرف نحو

قوله كونه اسما للنحل اي للذكر من الفرس قوله مثل عناق للانثى من اولاد المعز فعلى
لانه ان التانيث في الجمع حقيقة فاذا سمي بالجمع لم يعتد بتانيثه قوله وهذا الكلام
يعني ان كون العلمية شرطا في منع الصرف قوله نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل
والتعريف قيل اجمع غير منصرف للوزن والوصفية الاصلية التي قد زالت فلا حاجة
الى اعتبار التعريف التاكيدي وكذلك جُمع غير منصرف للعدل والوصفية الاصلية
وعلى هذا يكون شرط التعريف هو العلمية فقط قوله في منع الصرف بعض التواكيد
انما قال بعض التواكيد لان جماعة مستغنى عن اعتباره قوله تعريف التواكيد اي الفاظ التوكيد
اعني اجمع واخواته معارف اتفاقا ولهذا لم يقع تاكيدا للنكرات فقيل تعريفها بتقدير
الاضافة وقيل بتقدير اللام وقيل هذه الالفاظ اعلام لمعانيها قوله فعلى هذا
لا يحتاج الى شرط احد الامرين بل شرط التعريف العلمية سواء كانت العلمية في الفاظ
التواكيد او في غيرها قوله احدهما ان يكون علما اي يكون الاسم الذي فيه العجمة قوله
اي شرط العجمة في منع الصرف قيل الاولى ان يقال شرط العجمة ان يكون في اول استعمال
العرب علما اذ بذلك يحصل المقصود وهو عدم تصرفهم في ذلك الاسم الابرى ان
قالون اسم جنس في الروم بمعنى الجيد نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف فيه وصار غير منصرف
قوله وغير ذلك نحو جعله بالتصرف على اوزان كلامهم كما فعلوا في ديباج قوله منع الصرف
قلم

اي لم يمنع الاسم الذي لم يبق العجمة من الصرف قوله ولهذا اي ولاجل ان شرط العجمة
ان يكون علما في العجم قوله لو سمي بلجام اي اذا سمي به رجل قوله لانه لولا ذلك لما كان الا
احد الامرين قوله فلم يبق فيه الا السبب الواحد وحاصله ان العجمة سبب ضعيف
اذ ليست امرا حقيقيا ثابتا في الاسم بل هي امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الوسط واما التانيث في هند فهو امر محقق فلا يجوز ان يعتبر مع سكون الوسط و
ان لا يعتبر قوله وشتر شتر اسم حصن بديار بكر قوله على صيغة منتهى الجموع انما
سميت صيغة منتهى الجموع لانها لو جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة عن حالها فلم يمنع قوله جمع السلامة
نحو الصواحبات ونحو ايامنين جمع ايامن وهو جمع يمين قوله ولهذا الجمع ثلثة
امثلة اوله مفتوح وثالثه الف قوله نحو صياقلة جمع صيقل وهو الصانع الذي يجلو
السيف قوله بنك فوارسه الفارس الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة
ويقال للفرس جواد ولو قال جمع فارهة لكان اظهر قوله ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بصيغة منتهى الجموع والجواب الصحيح ان يقال ان الكلام في جمع يكون جمعيته متحققة باقية
على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة اذ اصار علما وزال عنه جمعيته كحضاجر
ومداين جاز دخول ياء النسبة عليه وح لا يعتبر الجمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد

قوله كونه اسما للجل اى الذكر من الفرس قوله مثل عناق للانثى من اولاد المعز فلا
لانه ان التانيث فى الجمع حقيقة فاذا سمى بالجمع لم يعتد بتانيثه قوله وهذا الاعلم
بعد ان كون العلمية شرطا فى منع الصرف قوله نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل
... الاصلية قد زالت فلا حاجة

[illegible]

... حافظ
التوكيد او فى غيرها قوله احدهما ان يكون علما اى يكون الاسم ...
اى شرط العجمة فى منع الصرف قيل الاولى ان يقال شرط العجمة ان يكون فى اول استعمال
العرب علما اذ بذلك يحصل المقصود وهو عدم تصرفهم فى ذلك الاسم الا بعد ان
فالوا ان اسم جنس فى العجم بمعنى الجيش ثم نقلته العرب الى العلم فلم تتصرف فيه فصار غير منصرف
قوله وغير ذلك نحو جعله بالتصرف على اوزان كلامهم كما فعلوا فى ديباج قوله منع الصرف
فلم

ان لم يمنع الاسم الذى لم تبق العجمة من الصرف قوله ولهذا اى ولاجل ان شرط العجمة
ان يكون علما فى العجم قوله لو سمى بلجام اى اذا سمى به رجل قوله لانه لولا ذلك لكان لا
احد الامرين قوله فلم يبق فيه الا السبب الواحد حاصله ان العجمة سبب ضعيف
اذ ليست امرا حقيقيا ثابتا فى الاسم بل هى امر اضافى فلا تجوز اعتبارها مع سكون
الوسط واما التانيث فى هند فهو امر محقق فيجوز ان يعتبر مع سكون الوسط
ان لا يعتبر قوله وشتر شتر اسم حصن بديار بكر قوله على صيغة منتهى الجموع انما
سميت صيغة منتهى الجموع لانها لو جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة عن حالها فلم يمنع قوله جمع السلامة
نحو الصواحبات ونحو ايامنين جمع ايامن وهو جمع يمين قوله ولهذا الجمع ثلثة
امثلة اوله مفتوح وثالثه الف قوله نحو صياقلة جمع صيقل وهو الصانع الذى يجلو
السيف قوله مثل فوارسه الفارس الحاذق ويقال للبغل والحمار فارة بين الفروهة
ويقال للفرس جواد ولو قال جمع فارهة لكان اظهر قوله ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بصيغة منتهى الجموع والجواب الصحيح ان يقال ان الكلام فى جمع يكون جمعيته متحققة باقية
على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسب اذا صار علما او زال عنه جمعيته كحضاجر
ومداين جائز دخول ياء النسب عليه ومع ذلك لا يعتبر الجمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد
اى حين دخول ياء النسبة

لحوق ياء النسبة ايضا بامتزاج الياء به خرج عن الصيغة المعتبرة وهذا اذا لم يكن ياء النسبة موجودة

ولما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف كـكراسى فى جمع كرسى **قوله**

فرازنة جمع فرزين اجراءان بكسر الفاء وهو معرب **قوله** واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث

لا شك انه لا يكون فيه تانيث حقيقى لكن الظاهر انه يكون فى حكم الضبع الذى هو مونث

غير حقيقى فالاعتماد على الجواب الثانى **قوله** ولقائل ان يقول الخ يلزمه ان يقول شرط الجمع ان

يكون بمعانى الاصل يعنى ما كانت الجمعية مع زوالها معتبرة فى منع الصرف نحو حضاجر

كالوصفية فى نحو اسود للحية كان الواجب عليه ان يقول الخ ويمكن ان يجاب عنه بانه يتبين

من اللفظ بقوله وحضاجر الخ فلا قصور فى المقصود وذلك لان المقصود اشتراط الاصلية

فى الوصفية لامرين احدهما ان الوصفية الزائلة معتبرة والثانى ان الوصفية العارضة غير

معتبرة والعروض فى الجمع غير متصور واما اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد بينه بقوله وحضاجر

علما ولو قال شرط الجمع ان يكون بمعانى الاصل كما فى الاصل لتوهم جريان الامرين فى الجمع

كما فى الوصف **قوله** انما تنصرف اذا جما كان لمصابيح وحضاجر **قوله** فقيل انه جمع سروالة

تقديرا اذ الحق ان كل قطعة من السراويل تسمى سروالة ثم جمع سروالة ثم على سراويل **قوله**

اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة وذلك لان الحمل على النظير جاء

صار سببا عاشرا للتسعة المذكورة **قوله** ولم يتعرض المص بهما اى ولم يتعرض للحمل على النظير

في

فى تعداد الاسباب ولم يتعرض فى مباحث الجمع ايضا ان الجمع ينقسم الى حقيقى وتقديرى

كالعدل والجواب ان كون الحمل سببا ليس امرا محققا بل هو احتمال وكذا كون الجمع تقديريا

احتمال فلم يتعرض بهما هناك بل اكتفى بذكرهما ههنا على وجه الاحتمال **قوله** فيكون جوار

مثل سلام وكلام اى يكون فى الوزن والمعنى مشابها لسلام وكلام كما ان نحو سباقلة

وفرازنة كان مشابها فيها لكراهية وطواعية على ما مر **قوله** فصار مجهولا احوال

الظاهر انه جعل الاعلال متاخرا عن منع الصرف فلذلك اورد جوارى مضموما

بلا تنوين وح يلزمه ان يقال فى حال الجر جوارى بالفتح فلا يتصور اعلال بحذف حركة الياء

فما ذكره فى توجيه جوارى يودى الى اللغة القليلة التى ورد عليها شعر الفرزدق فالاولى

ان يقال اصله جوارى بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف الياء وجعل

التنوين الذى كان فى الاصل للصرف عوضا عن حركة الياء او يقال بعد حذف الياء حذف

تنوين الصرف الصائر عوضا عن الياء او عن حركتها تنوين اخر ولا بعد فى اعتبار

الصرف للاعلال لان الاعلال تصحيح الكلمة المتقدمة على تصحيح احوالها والنظر الاصلى فى الاسماء

هو الصرف والنظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت متحققة لمنع الصرف فحذف

التنوين للصرف الذى جئ به للاعلال ثم ادنى تنوين آخر وح يكون مررت بجوار

اصله جوارى بالكسر والتنوين فحذف الكسرة فالتقى ساكنان الى آخر ما ذكرناه فى حالة الرفع

للاعتدال **قوله**

لانه لو لم يكن علما لا و اما اذا صار المركب علما فانه يصير اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فيكون الكل
لانهما قوله وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا فالمركب
الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجرى الاعراب على جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية
واعرب باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المص في حد الكلمة وقيل هو
كلمتان نظرا الى اللفظ وهو انسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا الحال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علما كالحيوان ناطق قوله فالحرى ان لا يجعل قد نقل المحقق على انه مصدر فيكون ما بعده
مبتدا والجار مع المجرور خبرا مقدما اى تقدم جعل المنصرف غير منصرف ملتبس بالحرى وقد يقرا
مشددا على انه صفة مشبهة فيكون الباء زايدة في المبتدا وكذا حال فبالاول ان يكون الباء
زايدة قوله تابط شرا جعل الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها
قبل والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل معدودة في سائر المعاني مبني
الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا
لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب
المحكي للدلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فشكل من المعرب
المعربة فجعلها من المبنيات لكن الحكاية يقتضي اعتبار التعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلا
يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا حكم عليها بمنع الصرف قوله على مذهب الاصح فانه حينئذ

يحكى نحو

علما

يحكى نحو

علما نحو على بنائه وهو الاصح وقد يجرى عليه الاعراب منعا ويمنع من الصرف فحينئذ لا حاجة
الى الاحتراز عنه قوله فلا حاجة الى قيد يقال ان كون الاصوات وكون غير صيغة
مذكورا فيما بعد فيعرف بذلك خروجها عن التركيب المعتبر في منع الصرف واما كون الجملة
حال العلمية مبنية محكية او معربة محكية فلم يذكره ولذلك احترز عنها لان الحكاية
مانعة عن اعتبار اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف او عدمه فان قلت اذا جعلت
الجملة معربة تقديرا ينبغى ان يحكم بالانصراف او بعدمه فان عدم ظهور الاعراب لا ينافي
الانصراف ولا عدمه كما في عصا وحبلى قلت لا يبعد ذلك وجعلها غير منصرفة وان لم
يظهر منها اثر منع الصرف قوله اعلم ان الالف والنون الخ انما افرد الضمير الراجع الى
الالف والنون الخ لان الالف والنون معا سبب واحد قوله في امتناع دخول تاء
التانيث عليها اى على الالف والنون وعلى الفعل التانيث قوله وسعدان نبت سعدانة
ومرجان ومرجانة ان الاولى سعدانة للوحدة كثيرة وكذا في مرجانة قوله نحو عمران علم
شخص من الاعيان مكسور الفاء فعلان وفعلان علم جنس
من الاوزان مفتوح الفاء وهذا علم مستعمل في كلام النحاة فعلى وسبحان الجنس من
المعاني مضموم الفاء كسكران وسكرى اورد في العلم اوزانا مختلفة ولم يورد في الصفة الا وزنا
واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان ونحوه يدخول التاء فيكون

علم جنس

منصرفاً قطعاً ومكسور العا.. لم يوجد في الصفات **قوله** لا وجود فعلى يستشرط بالذوات ومن
جعل فعلى شرطاً نظراً الى انتفاء فعلانه انما يعلم بنفيها بوجود فعلى ويرد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق
آخر كما في رحمن **قوله** لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانه من رحمن لما كان رحمن مخصوصاً بالله سبحانه
وتعالى لم يتصور فيه ما نبت لا بالنفى ولا بالصيغة **قوله** في ندمان المراد بندمان بمعنى النديم
من المنادمة واما ندمان من الندم بمعنى الندم مونثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقاً
كسكران **قوله** كضرب وشمر اذا سمى رجل بها واذا سمى بها امراة لم يحتج الى اعتبار وزن
الفعل وينبغى ان يكون ضرب وشمر مجردين عن الضمير المستتر والا لكانا جملتين محكيتين
كما مرّ في تأبط شراً **قوله** واوزانا فعلى اى اوزان مافى اوله زيادة كزيادة الفعل **قوله** لا نجار الجمى
فحسا بن عرف زيادة النون يعنى ان الحكم بزيادة حرف الكلمة واصالته انما هو في الالفاظ العربية
وهذه الكلمة عجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون وايضاً مثل هذا لم يات في العربية **قوله** لو سميا
رجل بهشل الذئب وبه سمى رجل **قوله** انصرف يعلى مع وجود الوصف ووزن الفعل **قوله** اما الاول
فهو ان يختص بالفعل **قوله** فطاهر اذ لا يختص بالفعل كبير مع ويليج **قوله** وهذه
نافه يعلى البعملة الناقة النجيبة المطبوعة على العمل **قوله** وكذا
حكم الارمل الارمل الرجل الذى لا امراة له الارملة المرأة التى لا زوج لها **قوله** لا العدل
ووزن الفعل انشاء منفصل من الكلام السابق نظراً الى معناه فان قوله لا الجامع مونثة الا هى شرط **قوله** لان تلك

الندم هو الندامة
پشيمان شدن
مصادر

ان كل ما يجامع العلمية موثرة فهى شرط فيه وح يظهر صحة الاستثناء لان ما يجامع العلمية يتناول
العدل ووزن الفعل ويكون مقصوده منه اخراجهما عن كون العلمية شرطاً فيهما ويلايم
التفريع الآتى اعنى قوله فما فيه ذلك بقى بلا سبب اى حيث كانت العلمية شرطاً او على سبب واحد
اى حيث لم يكن شرطاً واما من قال تقدير الكلام ان العلمية لا الجامع موثرة فهى شروطها
الا العدل ووزن الفعل فقد ذهب عنه ان هذا التقدير لا يناسب التفريع وذلك لان
المقصود الصريح من الكلام على تقديره هو اثبات لجامعها موثرة مع العدل والوزن من
من افراده ولعل ان العلمية شرط فى غيرهما وليست شرطاً فيهما وانما يعلم ضمنا لا قصداً ولا
يشتبه على ذى مسكة ان مدار التفريع على اثبات الشرطية ونفيها وان تقدير الكلام
على وجه يكون علة فيما يتفرع عنه مقصوده صريحاً وما عداه ضمناً اولى من عكسه فما ذكرناه
احرى بالاختيار عند الاحذق وان اشتبط فى الصحة **قوله** لان تلك العلة ان كانت
الوصف اى تلك العلة التى تنسب اليها العلمية بالاجماع **قوله** فلا تنافى لا يجامع وذلك لان
العلمية تقتضى الخصوص كزيد مثلا والوصف يقتضى العموم فى جميع ما قام به المعنى المعتبر فى مفهوم
الوصف كاحمر مثلا فانه يطلق على كل ما قام به الحمرة وبالجملة يعتبر فى العلم ذات معينة وفى
المبهم الوصف ذات مبهمة فلا يجتمعان معاً قطعاً **قوله** والمعرفة لم يترك ذكر المعرفة والا لان المعرفة
المعتبرة فى منع الصرف وهى نفس العلمية لانهما سببان متمايزان ومع اشتراط المعرفة

بالعلمية انما يجب ان يكون علمية بخلاف ساير الاسباب المشروطة بالعلمية فانها اسباب مغايرة
للعلمية تجامعها العلمية قوله فانه اى بين العلمية والوصفية قوله فانها لا تجامعها جهة الجمعية
وهو ان العلمية لا يجامع الجمعية الاصلية الزايلة بالعلمية كذلك لا يجامع الوصفية الاصلية الزايلة
بالعلمية وكما لا يجامع الوصفية المحققة كذلك لا يجامع الجمعية المحققة كيف والجمع لم يعتبر فيه تعين
الذات بل تعدد الافراد بلا تعين الذات والعلم يعتبر فيه تعين الذات لا يقال اذا جعل الجمع
علما لاشخاص متعددة فقد اجتمعت العلمية والجمعية هناك لانا نقول قد زالت
الجمعية بواسطة اعتبار خصوصية ذوات معينة مخصوصة وبقى هناك شية من معنى
الجمعية عن التعدد وكما انه اذا جعل نحو احمر علما لذات مخصوصة موصوفة بالحمرة واعتبر معنى
فى مفهومه مع خصوصية الذات الاتصاف بالحمرة اتصافا به يزول الوصفية ويبقى
شية منها فلا فرق بين هذا الوجه بل من وجه اخر وهو ان الوصفية الاصلية لا يعتبر حال العلمية
لما سياتى والجمعية الاصلية يعتبر حال العلمية اذ لا محذور فيها اصلا قوله وجوابه ان يقال ان
العدل ووزن الفعل متضادان اى لا يجتمعان معا بالاستقراء وبيان ذلك ان العدل
انما هو فى اوزان مخصوصة كثلث واخواته واخر وجمع واخواته وكعمر من الاعلام الواردة
على فعل غير منصرف فى كلامهم وليس شئ منها من اوزان الفعل هذا وقد قيل ان جعل اخر
معدولا عن المعرف باللام كان اخر ايضا معدولا عن باللام فقد اجتمع فيه العدل والوصف

مع

يعتبر نحو

موصوفة نحو

مع الوزن وايضا نحو احمت علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه ونحو
ان شيئا منها غير متحقق اما الاول فلجواز ان يكون اخر معدولا عن آخر من كما مر
واما الثانى فلجواز ورود اصمت بالكسر وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل فتامل قوله والا لزم الترجيح اذ كل من
الثلثة سبب تام لم يرد بالتام ان كل واحدة علة تامة بل ان لكل واحدة يعد وحده
سببا من الاسباب التسعة التى تمنع الصرف قوله وليس مثل مساجد علما كذلك لان
الجمع وحده مانع من الصرف اى لا يلزم من اعتبار الجمعية فى مساجد علما دون العلمية
ترجيحا بلا مرجح لانهما لا يتساويان فى السببية قطعا وخالف سيبويه الاخفش لما كان مذهب
الاخفش موافقا لما ذكره المص من القاعدة اعنى قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر
صرف حققها اصلا ونسب المخالفة الى سيبويه وايضا لما كان فى مذهب سيبويه خفاء
واراد ان يشير الى مستند ثبوت اعتبار اوجب نسبة المخالفة اليه لينتقل عن اعتبار العلم
انه مفعول له ومن قال ان الصحيح مع الاخفش سيبويه اعتبار الوصف فقد ارتكبه
بما لا يعنيه وما لا يعتد به قوله وخالف الاخفش انه منصرف الاستدلال على مذهب
الاخفش ظاهر فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزايل لا يعتبر
قوله فاذا نكر زال ذلك المانع فقد بقى هذا المانع فقد زال لكن جهنا مانع آخر وهو ان الوصفية

وحمل قوله اعتبار الوصف الشائى من سيبويه اى خالف الاخفش

لان المخالفة لا ينبغى ان تستند الى المدعى بل ينبغى ان تستند الى المذهب تامل

ليست مجتمعة في حالة التنكير وحق الزايل ان لا يعتبر فحينئذ لا بد من دليل على اعتبار الوصفية
بعد زوالها وهو امتناع اسود وارقم للحية مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لانا لا نسلم
انه زال عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية كما ذكرنا من ان اسود اسم للحية التي فيها
سواد وارقم اسم للحية التي فيها بياض فعندهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبار الوصفية في احمر بعد التنكير لانها فيه زالت عنه بالكلية قوله لانه اذا سمي به لم يبق فيه
العدل اي اذا سمي به لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب ثلاث تابع للوصف فلما زال الوصف بالعلمية
زال العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه ليس تابعا للوصف حتى يزول بزواله
اما اذا نكر باب ثلاث بعد العلمية ففيه الخلاف كما في احمر بعد التنكير قوله لكونه وصفا في الاصل
لان الوصفية الاصلية اذا زالت فان لم تكن معتبرة لكونها زايلة لم تكن معتبرة في احمر بعد التنكير
بل كان منصرفا فان كانت معتبرة بعد زوالها كانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون
غير منصرف قوله لزم اعتبار المتضادين في واحد وهما العلمية والوصفية فان قلت المتضادان
لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضادين ههنا متحقق
وهو العلمية والاخر اعني الوصفية ليس بمتحقق بل هو لاصالته في حكم المتحقق واجتماع المتضادين
بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما متحققا والاخر مقدرا ممكن لكن اعتبارهما في حكم واحد غير

ستحسن

ستحسن قوله اناثي وعشا الحوص ام ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص
وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما والشاعر جمع الاحوص في حال العلمية بناء على الحوص
اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب
العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل للصفة يجمع على فعل كحمر وافعل للاسم يجمع على افاعل كاكابر
قوله فاعتبر العلمية وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
قوله الجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا احتراز عن مثل حبلى فان كسره تقديري
قوله ودخله الكسر ولم يدخل التنوين بسبب الاضافة واللام
قوله انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين اي كما كان هو غير منصرف قبل دخولهما
قوله انما حذف تبعا للتنوين وذلك لان المنافي لغير المنصرف هو التنوين الدال على
التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا لحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام
والاضافة فعاد الكسر قوله وقال قوم انه بقي العلتان اي ان كانت العلتان باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان الاسم منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا
كما في ابراهيم وبعلبك مثلا وان لم يكن شرطا كما في عمر واحمد زالت احديهما وان لم يكن مثل

عليه بحيث العنشان على حالها قوله وانما نقل عما اشتمل على الرفع لبلا يتوهم تعريف
الشئ بما هو مثله في المعرفة والجهالة لانه يقال معنى المرفوع مشتمل على معنى الرفع مع زيادة
فيكون الرفع اجلى منه لانا نقول بعد العلم بحال صيغة المفعول من اللغة لا اشتباه في مفهوم
المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيهما متساويان وايضا لم يحكم الشارح بالتساوي بل بتوهم التساوي وهو حاصل في هذا وقد يقال فائدة العدول عن الرفع التنبيه على
ان المرفوع ينقسم الى قسمين احدهما اصل وهو الفاعل والثاني ملحق به لاصل وهو
ما عدا الفاعل قوله ولم يرجع الضمير الى المرفوعات منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات
وجاز تذكيره نظرا الى ما عبر عنه لفظيا اي المرفوعات هو ما اشتملت اي اسماء
اشتملت على علم الفاعلية وكان ان مفهوم المرفوع يحتاج الى تعريف تفسير كذلك
مفهوم المرفوعات يحتاج اليه الا ان المشهور في امثال هذا المقام تفسير المفرد كما ذكره
الشارح ويؤيده قوله فمنه الفاعل قوله وان كان في مذهب الاسم يرفع هذا الكلام ان
المص ذكر الاسم في تعريف المبتدا مع انه دخل فيه نحو قوله تع وان تصوموا
خير لكم قوله ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل اي مثل فاعل اسم التفضيل في المص زيد
افضل من عمرو في افضل ضمير عايد الى زيد وهو فاعله ومثاله في الظاهر الشرائط
المذكورة نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل فاعل احسن مثال اسما الافعال

المرفوعات

فان الكحل ح

نحو تنزال

مضمر

نحو تنزال فان انت فيه مضمر وهو فاعل تنزال مثال الظرف نحو زيد عندك ففي
عندك ضمير مستتر راجع الى زيد ومثال الجار والمجرور نحو زيد في الدار فان هو مستتر
في الدار وهو فاعل في الدار على سبيل المجاز قوله وقدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما
اسند لا الى الفاعل كما توهمه العبارة قوله لدفع وهم اي لدفع هذا التوهم قوله ان زيدا
في قولنا زيد قام مسند اليه اي مسند اليه الفعل الذي هو قام قوله لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه انما
قال على تقدير ان يكون اي زيد مسند اليه الفعل لان قام ههنا مسند الى الضمير المستتر
فيه الراجع الى زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسندة الى زيد فلا حاجة الى الاحتراز
عنه بقوله وقدم عليه وذلك لان الفعل او شبهه لا يسند الا الى ما بعده ثم المجموع من
الفعل وشبهه وهما المسند اليه قد اسند الى امر متقدم عليه كما في زيد قام وزيد قايم
لكن قد يتوهم ان قام او قايم مسند الى زيد بناء على ان الضمير مستتر ومع انه عبارة عن
زيد فاحتيج الى هذا القيد لدفع هذا الوهم قوله على جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم
الذي اسند اليه الفعل قوله نحو علم زيد فالعلم صفة حقيقية موجودة في الخارج قايمة بذات
العالم بخلاف القرب فانه امر اضافي اعتباري وبخلاف الموت فانه امر عدمي فليس
لها قيام حقيقي بالفاعل لكنها انما اسند اليه على طريقة اسناد العلم الى فاعله وهي صيغة
المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اي على طرزه وطريقته قوله لان المراد بالاسناد

طرزه

اى الى وفى المثال المذكور اعنى ان قام زيد تقريبا الاسناد حاصل ههنا قوله لانه اراد بالاسناد
هو الاسناد المراد من الاسناد ههنا الثبوتية ولا شك ان الايجاب فيه نسبة مع انها على ان
السلب نسبة مع انتزاعها قوله اما ان اريد به الفعل الاصطلاحى اى الفعل الاصطلاحى
هو لفظ ضرب مثلا وهو قايم بالمتلفظ قوله والضمير فى قيامه يعود الى ذلك المدلول
لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله
لقربه بالفعل اكثر اى للصوقه بالفعل لصوقا اكثر من لصوق ساير الاشياء بالفعل
قوله من قرب ساير الاشياء بالفعل اى باقى الاشياء من المفعول وغيره قوله ولكونه
عطف على قوله لان الفعل قوله موجد للفعل غالبا كما فى ضرب زيد ونظايره وانما قال
غالبا احترازا عن الامور العدمية والاعتبارية كما فى مات زيد وقرب زيد ونظايرهما
واحترازا ايضا عن نحو قولك انكسر وقبل واسود فان الفاعل ههنا فى الحقيقة قابل
لا موجد قوله واعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل فى مثل اخذ و
ذلك لان الاول آخذ والثانى ماخوذ فان قولك اعطيت زيدا درهما معناه جعلت
زيدا عاطيا درهما اى آخذا له من العطو وهو الاخذ قوله فى عدم جواز اعطيت
صاحبه الدرهم اى لا يجوز ذلك كما لا يجوز اخذ صاحبه الدرهم قوله وجواز اعطيت
درهمه زيدا اى يجوز ذلك كما يجوز اخذ درهمه زيد قوله ومن كان يعطى حقهن

القصايد

القصايد فالضمير فى حقهن راجع الى القصايد اى من كان يعطى القصايد حقهن
فالقصايد متاخر لفظا لكنه متقدم رتبة لانه المفعول الاول قوله فان من المعلوم ان موسى
الاول الكمثرى ماكول وهذه قرينة معنوية وما بعده قرينة لفظية قوله وجب تقديم الفاعل
على المفعول سواء كان المفعول منفصلا او متصلا قوله فلم يلزم اختلال
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد قوله فلانه من ان لا يجوز مع
تعدد المستثنى اى لانه الحال من انه لا يجوز ان يستثنى باداة واحدة شيئان عن
شيئين آخرين او لا يجوز ذلك قوله مع ان الاخفش اجازه فى كتابه الكبير الذى
واجاز تقديم المفعول مع الا على الفاعل قوله ولا يلزم ح انقلاب المعنى ولا الحصر فيما بعد
الحصر انما هو فيما يلى الا وهو المفعول قوله وكذلك عبد القاهر والحق ان تقديم الفاعل
ليس بواجب فى هذه الصورة بل تقديمه اولى اذ لو لم يتقدم لزم ان يقع الضمير قبل عامله
قوله فالعلة التى ذكرناها فى الاموجودة ههنا ولا يرد ههنا النظر المذكور هناك
بل تقديم الفاعل ههنا واجب بلا اشكال لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا قوله ولم يجز ان يكون زيد ضاربا الا غير عمرو وفيه من الاشكال
الذى عرفته فيلزم انقلاب المعنى والاشكال الذى قدم وهو ان الانقلاب انما يلزم اذا
قدم الفاعل وحده واما اذا قدم مع الا فلا انقلاب اذ الحصر انما هو فيما يلى الا كما عرفت

الآ

قوله فكقولك في جواب من قال ايهم قام فان قلت ان السؤال الذي فيه من قام
جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية ليوافقا في كونهما جملتين اسميتين
على ما سنذكره في جواب من قال زيد من انه مقدر بجملة فعلية رعاية للتطابق
بين الجواب والسؤال قلت ان من قام جملة اسمية صورة وجملة فعلية حقيقة او تقديره
اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فلما تضمن
من معنى الاستفهام قطعا للتطويل وجب تقديمه لذلك وكان والاعتبارات الغالطة
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون
الصورة ويؤيد ذلك مجيء الجواب جملة فعلية في قوله تع قل يحييها الذي وقوله تع خلقهن
العزيز قوله وليبك يزيد ايها الباكي ويبكيه عليه كلاهما بمعنى خرج الرجال الى
خضع وذل قوله والضارع الضعيف النحيف قوله والمختبط السائل المختبط هو الذي يسال
من لا قرابة بينهما قوله مما تطيح الطوائح اي من اجل اهلاك المهلكات اما ان يتعلق
بقوله مختبط اي يسال لاجل اهلاك المهلكات ماله او يتعلق بقوله ليبك اي البكاء
لاجل اهلاك المهلكات يزيد قوله والطوائح جمع مطيحة ويقال طاح اي هلك
واطاحه غيره اي اهلكه وكذلك طوح يقال طوحته الطوائح اي قذفته القواذف
هي الحوادث التي ترمي الشخص في المهالك قوله ففي كل موضع له مفسر اي في كل موضع للفعل

فيه

اقام حج

فيه اي في ذلك الموضع مفسر قوله يصير حشوا بلا فائدة هذا لازم في هذا الموضع
ونظائره لان الابهام في المفسر انما نشأ من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد قوله ولما قدر الجملة
الفعلية اي لم يقدر في الجواب الجملة الاسمية بان يقال تقديره نعم زيد قام بل قدر الجملة
الفعلية ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونهما جملتين فعليتين قوله واذا تنازع الفعلان
اه انما صرح بالفعلين بناء على ان الفعل اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب التنازع وهو
الاثنان واذا عرف حال التنازع من الفعلين عرف حاله فيما عداهما قوله وقد يكون ذا
قال ابن الاعرابي الكلام بنوا ال الا باعيد قوله واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله
مختلفين يعني ان الكلام بدون قوله مختلفين صحيح تام الا انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا
القسم الثالث ينقسم الى قسمين ولا يكون فيه دفع التوهم الذي سنذكره وليس شيء منهما مما
يحتاج اليه في صحة الكلام والحق ان قوله مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان في اسم
باعتبار الفاعلية وفي اسم آخر باعتبار المفعولية نحو ضرب واكرم زيد عمرا فههنا تنازع
الفعلان في الفاعلية والمفعولية وليس قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
واما القسم الثالث فهو ان يتنازعا في اسم واحد ويطلبه احدهما باعتبار الفاعلية والآخر
باعتبار المفعولية فيكونان مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم فقوله مختلفين مما لا بد منه في صحة
الكلام

قوله ويمكن ان يقال ايضا ان قيد الفعلين آه وعلى هذا يكون حالا من الفعلين المذكورين
في المثالين الاولين اذ لا يتوهم في الثالث فلان ينبغي ان يتقدم عليه قوله لان الفعل الثاني تاكيد للاول
فزيد في المثال الاول فاعل للمؤكد دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا فاعلا لانه تاكيد بمجرد الفعل الاول
وزيدا في المثال الثاني مفعول للمؤكد ايضا دون التاكيد لانه لا يقتضي ههنا مفعولا لانه تاكيد بمجرد
الفعل مع الفاعل قوله حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد فان ضربت وضربني
وان يتوافقا في جواهر اللفظ لكنهما مختلفان في العمل قوله وانا قائل الفاعلية والمفعولية
قد يتوهم ان الفاعلية تتناول الفاعل وما يشبهه وان المفعولية تتناول المفعول وما يشبه
اليه وقد عرفت ما فيه قوله وانما قال ظاهر الظاهر ان المراد من اجتماع الفعلين اسما واحدا
اي من الخفاء
بعدهما انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموقع معمولا لكل واحد
منهما على البدل مع لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى
من شرط الاتصال سواء كان ضمير غايب او ضمير مخاطب او متكلم وسواء كان ضميرا
مرفوعا او غيره واذا لم يتصور التنازع في الضمير المنفصل لم يتصور قطع التنازع فيه لا بالحذف
ولا بالاضمار واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فنحو قولك ما ضرب واكرم الا انا فيه تنازع
فعلى هذا مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما

فلا

فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور اضمار مع اعمال الاول ولا بدونه اذ يفسد المعنى فليس هذا عندهم
تنازعا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك يمكن
قطع التنازع فيه بالحذف الذي هو معتبر عند الكل لكنه يمتنع فيه الاضمار ايضا قوله او مفردا
مخاطبا او متكلما لانه لو قيل ضرب واكرمت وقلنا انهما تنازعا في ضمير المتكلم او المخاطب و
اعملنا ط
اعملنا احدهما وهو اكرمت واطلقنا الاول وهو ضرب لم يعلم انه مسند الى ضمير غايب تقدم
ذكره او الى ضمير المتكلم او المخاطب حين اعملت الفعل الثاني قوله وزيد ضربك واكرمك او ضرب
واكرمك لان زيد ضربك واكرمك اعمال الاول والثاني بان بلا كلف قوله اذا لم يترتب الحكم المذكور
وهو اختلاف الفريقين في ان اعمال ايهما اولى قوله ونحو ضربني زيد واكرمني وهو مثال المتقدم
قوله ونحو ضربني واكرمني زيد مثال التوسط قوله لزم امر الاول وهو امتناع التنازع قوله
وفي لزوم الامر الثاني نظر بيانه انه لما تحقق التنازع في صفة الاشتغال امكن ان يعمل كل واحد
من الفعلين بدلا عن الاخر اذ لو لم يكن هناك تنازع قطعا ولا نم ان زيدا في المثال
الاول يتعين لان يكون فاعلا للاول بل جاز اذ يعمل فيه الثاني فينتصب على المفعولية ولا يسند
الفعل الاول الى زيد بل الى ضميره ولا نم ايضا ان زيدا في المثالين الاخيرين لا يكون
للاول مع مفعولا للفعل بل جاز اعمال الثاني والجواب عن النظر ان اعمال كل واحد جائز لكن للاختلاف
الفريقين ههنا بل اعمال الاول هو المختار عند الفريقين وهذا هو المراد من التعيين لانه يجوز
الفعل ح
تعيين ح

لمفعول الثاني فما مل قوله هو جائز خلافا للفراء فاعل جاز في المثل مستتر راجع الى اعمال
الثاني مع اقتضاء الاول الرفع فما ذكره الشارح حاصل المعنى قوله فان جرى واستتر
فاعل جرى ضمير مستتر عند الجمهور ومحذوف عند الكسائي قوله لا الحذف حذف لكنه قليل وانما
المنع هو الاقتصار على احد المفعولين بان يكون الاخر نسيا منسيا اذ يلزم ح
انتفاء احد طرفي النسبة وهو باطل ضرورة قوله لجواز اضمار المفعول الثاني يحسبني لاجل ان
هذا الاضمار جرى مجرى التمييز اذ لا يظهر انه راجع الى ماذا قوله حذف المفعول من الثاني مع
ان هذا الحذف خلاف المختار كما عرفت قوله لصار ذلك المثبت منفيا كنفي كلو حسن لا
لاكرمتك فان المجيء والاكرام منفيان بحسب المعنى قوله لصار ذلك المنفي مثبتا لولم تشتمني كقولك
لاضربك فان الشتم والضرب مثبتان بحسب المعنى قوله فيكون منفيا بعد دخول لو عليه
وكذلك كفاني مثبت لفظا وقد وقع جوابا فيكون منفيا بحسب المعنى كانه قال لو اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل قوله فاذن يلزم ان يكون لم اطلب هذا الكلام مبني على ان الواو للحال وذو الحال
هو الضمير المنصوب في كفاني والمعنى كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب القليل من
المال ولا منافاة بين ان يكون قليل من المال كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب
اياه وليس الشيء لان كفاني مرتب على السعي لادنى معيشة وهذا السعي هو عين طلب القليل
من المال او مستلزم له فكيف يكون الكفي به المرتب على هذا السعي مقيدة بعدم الطلب ومقارنة

له

احد مفعولي باب حسبت حذفه جائز مركر

من المال ح

و ولم اطلب للعطف وهو ظاهر وقد يتوهم ان الواو للحال

له فاعل قوله بحيث لم يدخل فيه ايّ وما الذين ذكروا تعريف الفاعل بما لم يذكروا فيه قيد على جهة
قيامه به فمفعول ما لم يسم فاعله عندهم داخل في حد الفاعل وقسم منه وهو مذهب القدماء
من البصريين وتبعهم صاحب المفصل قوله لكان جعلا مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة ما ذكره
منقوض بقولنا اعجبني ضرب زيد فان الضرب فاعل اعجبني ومسند الى فاعله الذي هو
زيد وانما قال الذي لا يجوز هو ان يكون شيء واحد مسندا او مسندا اليه بالقياس الى امر واحد
فالاولى ان يقال لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين المفعول الاول لقيامه
مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند الى المفعول الاول مقام الفاعل
الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الاول الذي هو مسند اليه قوله لان النصب هو المشعر بالعلية
وذلك لان النصب بتقدير اللام الدالة على التعليل فاذا زال لم يبق اشعار بالعلية وح
يفوت حقيقة المفعول له قوله تعين المفعول به وقد نقل عن سيبويه انه اذا كان غير المفعول به
اسرع الكلام كان اولى باقامته مقام الفاعل مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب
امام الامير اقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول وكذا الحال في غيره قوله من الصفة
او غيرها اي مما يدل على معنى زائد على مدلول الفعل كقولك ضرب ضربات او ضربتان او ضرب
ذلك الضرب واما قولك ضُرِبَ ضَرْبٌ فليس فيه فائدة على مدلول الفعل فلا يجوز قوله
ذهب بزيد اي الظاهر ان بزيد في هذا المثال مفعول به حقيقة لانه عدى الفعل اليه بالباء و

المعنى اذ هو جملته اى جملة ذاهبا وان كان بينهما فرق دقيق فالاول ان يمثل بقولك مررت بزيد
الى قولك مررت بزيد قوله ومنها المبتدأ والخبر المشتمل على الجزاى من المرفوعات المبتدأ و
الخبر واما قوله سابقا فمنه الفاعل اى فمن المرفوع اوهما اشتمل على علم الفاعل عليه الفاعل والما
لم يعد المص ذكر مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى المشتق ارتباطه بالفاعل حتى عده بعضهم فاعلا وصدر
المبتدأ والخبر بقوله ومنها لانهما ملحقان بالفاعل الذى هو اصل فى الرفع عند اكثر النحاة ولم
يصدر ما ذكره بعد المبتدأ والخبر من المرفوعات بمثل ايضا لكونها راجعة اما الى المبتدأ او الخبر
بحسب اصلهما فافهم قوله لانه لا يكون الا اسما او فى تاويل الاسم قوله نحو عندى انك قائم فان قيل
عندى فبابك قوله اى ان تسمع بالمعيدى ولما حذف كلمة ان للتخفيف عاد الفعل الى رفعه
وقد يقال لا حاجة الى اعتبار ان وحذفها بل الفعل وحده يقام مقام المصدر الا انه قد ورد
فى المثل هكذا ان تسمع الخ والمعيدى تصغير معدى اى منسوب الى معد وهو قبيلة من
من العرب والمعنى خففت استثقالا للتشديد مع ياء التصغير قوله المجرد عن العوامل اللفظية
وهذا التجريد اما حقيقى كما فى زيد قائم او حكمى كما فى بحسبك زيد وهل من خالق غير الله قوله
وهى اسماء غير مركبة وقد عرفت ان هذه الاسماء مبنية على السكون عند المص كما تقول على
سبيل التعداد زيد وعمرو وبكر وخالد الى غير ذلك قوله او الصفة الواقعة لما كان المبتدأ على قسمين
احدهما مسند اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدأ والثانى هو صفة كاسم الفاعل واسم المفعول المسميين للمشتق

المذكورة

بحسنه

المذكورة وتلك الصفة ليست مسندا اليها بل هى الى فاعل لها هو قائم مقام خبر المبتدأ اوجب
عليه تعريف المبتدأ بحيث يتناول القسمين معا فلذلك اورد التجريد الشامل لهما قوله واعلم انه لو
قال بعد حرف الاستفهام كانه ذكر الف الاستفهام لانه الاصل فى باب الاستفهام وما عداه
ملحق بها وليس الحال فى حرف النفى كذلك اذ ليس لها حرف هو الاصل وما عداه محمول عليه قوله مع
انه مبتدأ على ما اى كون الاسماء الافعال مبتدأ مختلف فيه كما ذكر المص فى هذا فى شرحه ومقصوده
ههنا تجريد المبتدأ الذى هو متفق عليه بان المراد من المسند المسند الى المبتدأ قوله لو قصد
هذا المعنى لقال المسند اليه اى الى المبتدأ او ح يقع لفظة به لغوا فالصواب ان يجاب بتقدير
الاسم كما ذكرناه قوله وان قال المجرد ولم يقل اسم مجرد وقد يقال لكلام المص فى قسم الاسم فالمجرد صفة للاسم
المقدر فلا يكون حد الخبر متناولا للجملة ولذلك قال وقد يكون الخبر جملة قوله وحق المحكوم عليه ذات والمحكوم
به صفة له وحق الذات فى الذكر ان يتقدم على الصفة ليكون ذكر الالفاظ على وفق ترتيب المعانى فان
قيل الفاعل محكوم عليه وليس من حقه ان يكون مقدما على فعله قلنا قد عرض ههنا مانع عن ذلك
وهو كون الفعل عاملا فى الفاعل ومن حق العامل ان يتقدم على معموله قوله وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة لا خلاف فى ان الفاعل يجوز ان يكون نكرة مع انه محكوم عليه وما ذكر من انه قد تخصص بتقديم الفعل عليه
ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور
اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما هو فرع كونه محكوما عليه فالصواب ان الحكم على ما يكون معرفة

Margin notes: المبتدأ والخبر — المصدر فى — ما ذكر — فيما كتب بلغ — قوله — ان يكون مقدما فذلك لان المحكوم

اعني حو

اكثر استعمالا وافيدوا ان النكرة يجوز ان يجعل مبتدا اذا كان في الاخبار عنها فايدة كقولك كوكب
انقض الساعة قوله حصول احدهما في الدار فكانه قيل الحاصل في الدار رجل او امراة كقولك
ما احد خير منك هذا المثال على مذهب بني تميم ان لا تجعل كلمة ما عاملا عمل ليس قوله شر عظيم قد عرفت
ان تخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه بطل فالصواب اعتبار الصفة قوله وتخصيص المبتدا الا
الظاهر ان اعتبار التقدم لدفع الالتباس بالصفة لا لتصحيح الابتداء بالنكرة كما في الفاعل
فانه باطل وتوهم فاسد قوله ولهذا لم يجز قايم رجل قيل ذلك لامتناع في الظرف وايضا في قايم رجل
يلزم الالتباس قايم بالمبتدا على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس
لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدا قوله والمراد بالمفرد ههنا الا يعني ان المفرد ههنا مقابلة
الجملة وهي ما تشتمل على نسبة اسنادية اصلية لا في مقابلة المركب مطلقا نحو حيوان ناطق
خبر حكمه مفرد ولا في مقابلة التثنية والجمع نحو ضاربان وضاربون خبر مفرد قوله احتراز
بالفاعل والمفعول المستندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله سواء كان ضميرا مستترا
نحو زيد ضارب او بارزا غير الشرايط المعتبرة في البروز او مظهرا نحو زيد ضارب غلامه
او مضروب غلامه فان الخبر في جميع هذه الصور مفرد لا جملة كما حقق في الكتب المطولات
قوله وقد يكون جملة خبرية الخ وذلك لان الجملة تفيد احكاما مثل ما يفيده المفرد قوله الجملة الشرطية
جملة فعلية لكون الجزء الاول منها فعلية قطعا واما الجزء الثاني فقد يكون اسمية ايضا قوله نحو
منهاج

الكلام

اللام في نعم الرجل زيد قوله هذا اذا جعل زيد في المثالين مبتدا او ما قبله خبره قوله ليلا ينتقض
بالخبر الجملة وكذا بمثل قولك قولي لا اله الا الله قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة سواء كان ظرف
زمان او ظرف مكان نحو القتال يوم الجمعة او في يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور وان لم يكن راجعا
الى احدهما نحو الكرم شيئين قوله فانه بمثابته مرفوع بالظرف مجازا او في الحقيقة بمقدر مرفوعا
بذلك الفعل المقدر او شبهه قوله ماله صدر الكلام كالاستفهام وفي ذلك ان يكون المبتدا ضمير
الشان او ما فيه معناه كقولي لا اله الا الله قوله نحو من ابوك اي اي شخص ابوك وقيل
ابوك مبتدا لانه معرفة قوله ولانه مغير والمغير قبل المغير اي ولان ماله صدر الكلام وهو
الاشياء المذكورة قوله وفيه نظر ايضا لان حق اللام ان يدخل المبتدا دون الخبر الا في باب ان لضرورة
هناك فيكون دخول اللام ههنا على الخبر شاذا قوله ليعين ما ذكرناه في المعرفتين قوله ولعلم انه لو قال فعلا مفردا قال بجعلها
على اعتبار هذا القيد باين المثال بالمفرد قوله لكان اصوب ليلا يشكل بمثل الزيدان الخ والجواب ان التقديم
ههنا ايضا واجب ليلا يلتبس المبتدا بالبدل وبالفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالة على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند قوله ضمير ويمكن ان يجاب عن النقض المذكور
في المبتدا قوله وكان الخبر ظرفا الخ وفي المثال المذكور قام الظرف في الظاهر مقام الخبر الحقيقي فيصدق
عليه انه متعلق بالخبر وانه خبر والواجب تقديمه على المبتدا خبره بحسب الظاهر اعني الظرف
قوله فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق الحقيقي المتعلق على الخبر قوله ما الذي يا بني له درهم ولم يكن

بلغ

صلته فلا يجوز دخول الفاء في هذين القائلين وان فرض جوازها بدون الفاء قوله مثل قولك خرجت
فاذا السبع ومثل قولك زيد في جواب من عندك اي زيد عندي قوله فاذا السبع واقف او
مفاجئ او نحوها فان قصد نائم مثلا فلا بد من ذكره لان اذا المفاجاة لا يدل عليه قوله بعد لولا
الامتناعية احتراز عن لولا التحضيض فانها يدخل على الفعل لا على المبتدا والخبر قوله لوجود
الاول قيد لسببية وجود الاول قوله وهو مذهب السياقي اي ما ذكرناه من كون خبر المبتدا بعد
لولا خاصا وعدم دلالة لولا عليه فلا يجب حذفه قوله والعامل فيه كان على انها تامة بمعنى
وجد وثبت ولم يجز ان يكون خبر كان على ان يكون ناقصة قوله لان الحال يدل على الوقت
والزمان فان قولك جائني زيد راكبا معناه جائني زمان ركوبه قوله بمعنى وجوده اي الا حاصل
اذا كان قوله اخطب اوقات كون الامير وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا بنفسه لانه
يتعلق بحاصل قوله او كل رجل مقرون مع صيغة وهذا اولى من الاول لان ذلك الخبر موضعه
بعد المعطوف فلا يكون المعطوف واقعا موقعه قوله لان واو العطف بمعنى مع قيل اذا
كانت الواو بمعنى مع فلا حاجة الى تقدير الخبر كما اذا قيل كل رجل مع صيغته قوله وخبر
ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت
وكالمبتدا في اقائم الزيدان قوله واللام للعهد الجواب الصحيح ان المراد هو الاسم المسند لان
البحث عن احكام الاسماء وما ذكره من الجواب لا صحة له كما لا يخفى قوله واذا قالوا الاخبر

افضل

افضل منك قوله واذا قالوا الاعلام رجل افضل منك نصبوا افضل ايضا على انه صفة
قوله وبنو تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وقد يقال المراد ان لكنه لا صفة لا يحتاج الى خبر
لان قولك لا قيام بمعنى انتفى القيام وقولك لا رجل بمعنى انتفى الرجل فلا يحتاج الى تقدير
خبر اصلا قوله ولكل مايدخل الفعلين لا يعمل اي لا يعمل في شيء منهما اذ ليس فيه قوة اختصاص
باحدهما حتى يتمكن من العمل فيه قوله اولانه في المعنى عبارة بمعنى ما يعني ان الضمير راجع الى
المنصوبات وانما ذكر لان المنصوبات عبارة بحسب المعنى عن ما في قوله ما اشتمل وهو
مذكر لفظا ولكل ضمير وقع بين مذكر ومونث هما عبارتان عن شيء واحد فانه يجوز
تذكيره وتانيثه قوله فمنه المطلق اي فمن المنصوب او فمما اشتمل على علم المفعولية قوله كان
فعلك هو الضرب فقط اراد بالضرب الذي هو التأثير فلفظ الضرب مثلا يطلق على التأثير
المخصوص وعلى اثره المترتب عليه ولتقارب هذين المعنيين وقد لا يفرق بينهما
ويقال المفعول المطلق المصدر بناء على ان لفظهما واحد وكذا الحال في سائر الفاظ المصادر
فانها تطلق على المعاني المصدرية التي هو التأثير وعلى اثرها المترتبة عليها فاذا قلت
فعلت فعلا فمعنى فعلت المعنى المصدري وفعلا هو الاثر المرتب على ذلك المعنى فيكون مفعولا
مطلقا واذا قلت فعلت فعلا كان فعلا مفعول به في الظاهر فتامل قوله لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك اذا قلت خلق الله خلقا واردت له معنى قولك اوجد خلقا
تع افريدن كان خلق مفعولا مطلقا وان جعلت خلقا بمعنى مخلوقا كان مفعولا به وبمعنى

المفعول المطلق

مفعولا مطلقا الاثر المرتب على معنى المصدر الذي هو التاثير صح

كما اسكح اوزيد خداى تع آفريده را ومن هذا يعلم ان العالم في خلق الله العالم ليس مفعولا
مطلقا بل مفعول به **قوله** زيد غل فيه مثل ويحه وويسه وويحه كلمة رحمة وويلة كلمة عذاب
يقال ويحة لزيد وويلة لزيد فرفعهما على الابتداء ولك ان يقول ويحا لزيد وويلا
لزيد فنصبهما باضمار فعل كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ونحو ذلك وان تقول ويح وويل
زيد ولا يكون ان مستغا منهما اذ لا يستعمل فعل بمعناهما مثل اهلكك واهلكك الله **قوله** بنحو
ضربته سوطا وضربته ضرب الامير فاصل الاول ضربا بسوط واصل الثاني ضربا مثل
ضرب الامير وقيل السوط يطلق على الآلة المخصوصة وعلى الضرب بتلك الالة فيقال ساطه
بسوطه سوطا وعلى هذا يكون سوطا موافقا لذلك الفعل في المعنى **قوله** وهو ذكر ما بان اى ذكر
ذلك الاسم بيانا للفعل المذكور يخرج كراهيتى في مثال المذكور عن الحد اذ لم يقصد بكراهيتى بيانا
للفعل المذكور بل قصد ذكر ما وقع عليه الفعل المذكور فيكون مفعولا به ويمكن دفع النقض بانه
لا حاجة الى زيادة ما ذكره وهو ان يقال المراد ما فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل
اى يكون اثرا لذلك الفعل ولا شك ان كراهيتى ليس اثرا لكراهت المذكور بل هو اثر لفعل
آخر وقع عليه هذا الفعل وان قصد بكراهيتى ما هو يكون اثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا
ويظهر الفرق من قولنا كراهت داشتم كراهت داشتن خودرا وقولنا كراهت داشتم
كراهت داشتن خود **قوله** فاذا اجتمع المرتان امكن تثنية بل وجب التثنية ليفهم ما هو المقصود
وكذا الحال في الجميع على قياس ما ذكره في النوع **قوله** او تقول انه واجب الحذف هذا النوع ليس بشئ في

لا نزاع

اذ لا نزاع لاحد في استعمال مثل حمدت حمدا او شكرت شكرا **قوله** نحو زيد سيرا فانه لا يجب
الحذف ههنا بل يجوز ان يقال ما زيد يسير سيرا **قوله** ~~نحو زيد سير الا سير البريد يجب الحذف ههنا~~
~~ايضا بل نحو زيد سير سير~~ يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم الصواب ان يقال
يكون المصدر خبرا عن ذلك الاسم فان قوله سير شديد في المثال المذكور ليس مفعولا
مطلقا وان كان صالحا لان يكون مفعولا مطلقا في مثل انا سرت سيرا شديدا **قوله**
وهو ليس بخبر عنه اى لا يصلح ان يكون خبرا عنه بحسب الظاهر بل بتأويل بعيد
قوله تفصيلا احترازا عن ان وقع اثر مضمون جملة **قوله** زيد سيرا سفرا قريبا او المراد بالانه العاقبة ح
بعيدا فان قوله قريبا او بعيدا تفصيل لمضمون الفعل وحده بلا اعتبار انتسابه
الى الفاعل فهو تفصيل مضمون مفرد وفي المثال الثاني لوحظ انتسابه الى الفاعل
حيث قيل سفره القريب او سفره البعيد فيكون تفصيلا لمضمون الجملة **قوله** وهو
الذي يقع المفعول فيه للتشبيه اى المصدر الذي يصلح في الجملة ان يجعل مفعولا مطلقا
وانما قلنا في الجملة اذ ربما لم يصلح لذلك في موضع المذكور هو فيه كما يظهر في بعض المحررات
قوله نحو لزيد صوت صوت حسن فقوله صوت حسن بدل عن قوله صوت كما هو
الظاهر ويحتمل التاكيد اللفظي نظرا الى الاجزاء الاول ان جوز في غير المسند من النكرات الجزا خ
ويحتمل النعت نظرا الى الاجزاء الثاني وان النصب كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور

الخ

اوالفعل مقدرا اي يصوت صوتا حسنا قوله علاجا العلاج مايزاول من الافعال بالآلات
الظاهرة من الجوارح والمقصود ان يكون دالا على الحدوث دون الاستمرار ليناسب
تعديد الفعل الدال على الحدوث قوله له علم علم الفقهاء فان العلم والزهد والاول على
امرين مستمرين فلا يصح تعديد الفعل فيرفعان على البدلية قوله ولذا يلزم النصب
اي ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يصح النصب في المثالين المذكورين ووجب
النصب في هذا المثال لان المقصود فيه الحدوث المستدعي تعديد الفعل اي يضرب
ضرب الملوك قوله فاذا له صوت صوت حمار ان رفع صوت حمار يحتمل ان يكون
مبتدأ آخر خبره كما فيه العاطف وان يكون بدل غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء
وان نصب كان مفعولا مطلقا اي يصوت صوت حمار قوله وانما وجب اشتماله
اي اشتمال المذكور المقدم وهو الجملة فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له
صوت فلا مدخل في ذلك لقوله مررت بل هو لا ارتباط المقدم به قوله مضمون مفرد كقولك
ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وهو مفرد قوله لانه يؤكد مضمون الجملة
التي هي عين الاعتراف فان قلت مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف
مطلق قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة قوله لبيك عبارة
عنه فمعناه اي فمع فرد ومنها ما وقع مضمون جملة قوله فان احتمل الاشتمال اذ لا يجب فيه حذف الفعل

الناصبه

الناصبه قوله لبيك ألبّ بالمكان اذا اقام به ولزمه قال الخليل لبّ لغة فيه قال
الفراء ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك ونصب على المصدر كقولك حمدا لك وكان
حقه ان يقال لبا لك وثني على معنى التأكيد اي البابا لك بعد الباب واقامة بعد اقامة
قوله وسعديك الاسعاد الاعانة والمساعدة والمعاونة ومنه قولهم سعديك اي
اسعادا لك بعد اسعاد قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه اي ليس المراد من الوقوع
هو الوقوع الحسي كما في ضربت زيدا لعدم جريانه في نحو شكرت الله شكرا بل الوقوع
المعنوي وهو تعلقه بشيء آخر والمراد تعلقه بشيء غير الفاعل كما سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يسمى تعلقا قياميا لا تعلقا وقوعيا آخر
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان مفعول ... والاولى ان يقال في الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر لكن اي الوقوع
الفعل عليه وزيد في المثال المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع فعل الفاعل عليه عليه و
قوله وانما يلزم اي نصبه قوله انتهوا عن خيرا لكم ثم حذف الجار واوصل اليه الفعل كما في استغفر الله
ذنبا اي من ذنب قوله وقولهم اهلا وسهلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا
لا حزنا وفي الصحاح مر وقولهم مرحبا واهلا اي اتيت سعة واتيت اهلا فاستأنس
ولا تستوحش قوله شامل لغير المنادى نحو الطلب زيدا اقباله وهذا الشمول انما يظهر
اذا جعل الطلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه والا فلان زيدا في هذه العبارة مخبر عن طلب
اقباله وبينهما بون بعيد قوله مقام ادعو لفظا جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقوله

لا مطلوبا اقباله

او لا دحبة لله

دوع

اوالفعل مقدر اى يصوت صوتا حسنا قوله علاجا العلاج مايزاول من الافعال بالالات
الظاهرة من الجوارح والمقصود ان يكون الا على الحدوث دون الاستمرار ليناسب

ذريعة الشوق ... محمد ... الدلال والوصف
... وشوق
... لانه ... لم يصرح ...
... ٩٢

... ضربا فان ضربا مضمون الفعل ... وهو مقدر قوله لانه ... مضمونا
التى هى عين الاعتراف فان قلت مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف
مطلق قلت هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة قوله لبى عبادة
عنه فعناه اى فمع قوله ومنها ما وقع مضمون جملة قوله فان احتمل الاشكال اذ لا يجب فيه حذف الفعل

الناصبة

الناصبة قوله لبيك الب بالمكان اذا اقام به ولزمه قال الخليل لبّ لغة فيه قال
الفراء ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك ونصب على المصدر كقولك حمدا لك وكان
حقه ان يقال لبالك وثنى على معنى التاكيد اى البابا لك بعد الباب واقامة بعد اقامة
قوله وسعديك الاسعاد الاعانة والمساعدة والمعاونة قولهم سعديك اى
اسعادا لك بعد اسعاد قوله والمراد بوقوع الفعل عليه اى بين المراد من الوقوع
هو الوقوع الحسى كما فى ضربت زيدا لعدم جريانه فى نحو شكرت الله ... الوقوع
المعنوى وهو تعلقه بشئ ... والمراد تعلقه بشئ غير الفاعل كما ستذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يسمى تعلق قيام لا تعلق وقوع آخره
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان ... والاول ان يقال فى الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكره ... الوقوع
الفعل عليه وزيد فى المثال المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع فعل الفاعل عليه
قوله وانما يلزم اى نصبه قوله انتهوا عن ذلكم ثم حذف الجار واوصل اليه الفعل كما فى استغفر الله
ذنبا اى من ذنب قوله وقولهم اهلا وسهلا اى اقارب لا اجانب ووطئت سهلا
لا حزنا وفى الصحاح ... وقولهم مرحبا واهلا اى اتيت سعة واتيت اهلا فاستأنس
ولا تستوحش قوله شامل لغير المنادى نحو الطلب بيدا اقباله وهذا الشمول انما يظهر
اذا جعل الطلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه والا لكان زيد فى هذه العبارة مخبرا عن طلب
اقباله وبينهما بون بعيد قوله مقام ادعو لفظا جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقوله

لا مطلوبا اقباله

نايب اى ينوب عنه بنائه لفظية او تقديرية فنصبها على المصدرية ويمكن ان يجعل حالا اى
اطلب اقباله بحرف كذا حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر قوله لان اصل
يا زيدا ادعو زيدا لفظا ادعو هنا كان انشاء وان كانت فى الاصل اخبارا قوله واما حذف
الفعل واقيم مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء فلو ذكر الفعل يوهم الاخبار فلم على اصله قوله ليس مثل لهذا
ويا هو لا هو كذلك لانه هو مبنى قبل النداء فيبقى بعد النداء على البناء الذى كان عليه قبله قوله ومعرفة
حال النداء فان حرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف فان قيل فعلى هذا يلزم
فى يا زيد تعريفان قلنا لا نسلم لزوم ذلك وانما الممتنع اجتماع آلتى التعريف هذا وقد اجاب
عنه بان زيدا ينكر اولا ثم ينادى ويشكل هذا الجواب فى مثل يا هذا فان تنكيره غير مستعمل
اصلا وقد يقال ايضا ان يا فى يا زيد قصد به النداء فقط ولم يقصد به التعيين
لان ما بعده بعد متعين فى نفسه لانه فلا يكون آلة التعريف مطلقا قوله لكونه
مشابها لكاف الخطاب وقد سبق ان كاف الخطاب ادعوك مشابهته لكاف
ذلك وهو حرف قوله ادعوك من حيث الافراد فاصل يا زيد ادعوك على الانشاء ثم حذف
الفعل وعوض عنه يا لتوهم الاخبار فانفصل الضمير فصار يا اياك ثم وضع زيد موضع الضمير
دفعا للالتباس بنداء غيره قوله وانما بنى على الضم فان البناء العارض يشبه الاعراب فى العروض
واصل الاعراب ان يكون بالحركة كما ان اصل البناء ان يكون بالسكون قوله اكتفاء بالفتحة [illegible]

نحو يا غلام

نحو يا غلام وهذه لغة ضعيفة وقد يقال لو بنى على الفتح لاشتبه بالمنادى النكرة فى مثل يا احمر قوله
لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر لكونه من خواص الاسماء وقوى الاسم جانب الاعراب — او نقول دخول حرف الجر
فيرجع الاسم الى اصله الذى هو الاعراب قوله ولحوق الالف اى حين دخول
الف الاستغاثة قوله وان كان معربا قبل دخول حرف النداء وان كان مبنيا قبل دخول
حرف النداء بقى على حاله كتابط شرا وخمسة عشر اذا سمى به قوله واما الثالث فلكونه نكرة
فلا يشابه لكاف الخطاب فى التعريف لا يكون واقعا موقعه قوله او فى حكمها نحو يا زيد الحسن
الوجه فان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد الحسن وجهه لكن اذا وقع منادى
نحو يا حسن الوجه لم يكن فى حكم المفرد بل فى حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظى فى المنادى الذى
هو اقوى من تابعه قوله فان التوابع المضافة اى اضافة حقيقية وكذلك التوابع التأكيد اراد
التأكيد المعنوى فان التأكيد اللفظى هو تكرير اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله نحو يا زيد زيد
قوله لان المنادى ليس بمرفوع ولو قال ليس بمضموم لكان اولى قوله لانه تابع المبنى وتابع
المبنى يكون تابعا بمحله هذا التعليل يقتضى ان يختار النصب فى سائر التوابع المذكورة قوله لعله
ان الحركة لكل واحد عارضة له والعبارة الصحيحة ان يقال حركة كل واحد من المنادى المبنى والاسم
المعرب عارضة قوله ليشمل مثل يا فتى العاقل الاحمر يجوز به الرفع والنصب فى التابعين — الاول مبنى
واما فى المثالين الاخيرين فلا يجوز عند المصنف النصب كما ذكره من قوله والمثنى والرفع

الرجل لكن عند غيره يجوز في يا هذا الرجل الوجهان بخلاف يا ايها الرجل فانه يلزم الرفع اتفاقا
قوله يجوز انتزاع الالف وهو اللام عنهما انما جاز في الحسن الوجه انتزاع اللام اذا كان علما لانه
لا مانع هناك لفظيا ولا معنويا من الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس جزءا من هذا العلم
واما الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام منه معنى اذ ليس اللام يفيد معنى حتى يفوت بفواته قوله نحو
النجم والصعق وان امتنع حذف اللام منهما لانه جزء من العلم لانهما صارا علمين بغلبة استعمالها
مع اللام بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع من انتزاع اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع
اللام عن مثل الرجل لانه يفيد فيه تعريفا وهو يفوت بانتزاعه فالمانع فيه معنوي قوله هذا النقل يخالف
ما ذكرنا اولا ببعض النحاة لان المذكور اولا يدل على ان العلم الذي فيه اللام قسمان قسم يجوز انتزاع اللام
عنه كالحسن فيختار فيه الرفع وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب ويدل ايضا نظيره على ان
مثل الرجل المختار فيه الرفع اذ يجوز حذف اللام واما المنقول من شارح الكتاب فيدل على ان المختار في
العلم الذي فيه اللام مطلقا هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيتخالفان في حكم النجم اذ المختار
فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول من شرح الكتاب هو الرفع وان المختار في مثل الرجل
هو النصب ويتخالفان ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول
من شرح الكتاب هو الرفع ويتخالفان ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول هو الرفع وعلى النقل
هو النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان قوله وفرق بينهما بان النصب ونصر اعلم يدل على ان اختيار الرفع

انما هو

انما هو
في العلم الذي لم يكن اللام فيه جزءا كالحسن بخلاف النجم اذ ليس نجم بلا لام علما فيكون المختار فيه
النصب لامتناع الانتزاع لمانع لفظي لما ذكرنا هناك اما مثل الرجل فقد عرفت ان فيه مانعا
معنويا فيكون مما يمنع انتزاع اللام عنه كالنجم فيتوافق بما ذكره اولا وما نقله من الشرح قوله و
المضاف عطف على قوله المفردة فلانه قبل المفردة ترفع وتنصب والمضاف تنصب وهو من
عطف الجملة على الجملة قوله على ما فيه لام التعريف لما اذا عري من اللام فانه يقع منادى فيكون منصوبا نحو يا حسن
الوجه لكونه مشابها في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة حال وقوعه صفة للمنادى بل جعله
في حكم المفرد وجاز فيه الوجهان لان التابع اقل قوة من المتبوع قوله وتقول في البدل والمنادى مضافا
نحو يا عبد الله اخاك قدر ان المضاف الى ضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادى فكذا لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادى
قوله يا عبد الله اخاك ليس على ما ينبغي قوله وتتوافق العطف والمنادى المفرد يا زيد وعمرو والاول ان يمثل بالطلحة
وزيد لانهما اسمان لشخص واحد احدهما اللقب والآخر اسم علم بخلاف زيد وعمرو اذ الظاهر كونهما
اسمين لشخصين وان جاز كونهما اسمين لشخص واحد قوله اعلم ان الفرد المبني العلم خرج بالمبني نحو
يا عبد الله وبالعلم نحو يا رجلا قوله ويعلم جوازه من قوله يختار فانه يدل على ان النصب مختار اي جائز
وارجح فيكون هناك ما هو مرجوح قوله واذا نودي اي اذا اريد نداء المعرف باللام قوله ثم اعلم
ان ها في يا ايها الرجل هو ها في يا ايها الرجل فيكون ذكره لازما لا جائزا وذلك لان دخول الهاء في اول اسم الاشارة
ليس بلازم قوله ثم للقائل ان يقول لا فائدة له حاصل السؤال ان كل واحد من اي واسم الاشارة كاف

سماعي ايها الرجل فلما
لا يجوز يا ان الرجل
لا يجوز يا ان ها الرجل
ولو كان ها من هذا

الرجل لكن عند غيره يجوز في يا هذا الرجل الوجهان بخلاف يا ايها الرجل فانه يلزم الرفع اتفاقا

قوله يجوز انتزاع الالف واللام عنها انما جاز في الحسن الوجه انتزاع اللام اذ كان على انه

لا مانع هناك لفظي ... عن الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس جزء من هذا العلم

واما الثاني فلانه ... نحو

النجم والصعق وان ... عنها

مع اللام بخلاف نحو ... انتزاع

اللام عن مثل الرجل ... يخالف

ما ذكرنا اولا يبعض ... اللام

عنه كالحسن فيختار فيه ... على ان

مثل الرجل المختار فيه ال... في

العلم الذي فيه اللام ... المختار

فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول من شرح الكتاب هو الرفع وان المختار في مثل الرجل

هو النصب وينبغي ان ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على المذكور اولا هو النصب وعلى المنقول

من شرح الكتاب هو الرفع وينبغي ان ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول هو الرفع وعلى الثاني

هو النصب ويمكن ان يجمع بينهما ان قوله وفرق بينهما بان النصب ونصر اعلم بدل على ان اختار الرفع

شرح

اما هو

اما هو

في العلم الذي لم يكن اللام فيه جزءا كالحسن بخلاف النجم اذ ليس نجم بلا لام علما فيكون المختار فيه

النصب لامتناع الانتزاع لمانع لفظي كما ذكرنا هناك اما مثل الرجل فقد عرفت ان فيه تنبيها

معنويا فيكون مما يمنع انتزاع اللام عنه كالنجم في نبوا فقه بما ذكره اولا وما نقله من الشرح **قوله**

المضاف عطف على قوله المفردة فلانه قيل المفردة ترفع وتنصب والمضاف تنصب وهو من

عطف الجملة على الجملة **قوله** على ما فيه لام التعريف لما اذا عرى من اللام فانه يقع منادى فيكون منصوبا نحو يا حسن

الوجه لكونه مشابها في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة حال وقوعه صفة للمنادى لان حاله

في حكم المفرد وجاز فيه الوجهان لان التابع اقل قوة من المتبوع **قوله** ويتوالى البدل والمنادى مضافا

نحو يا عبد الله اخاك فقد تران المضاف الى ضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادى فكذلك لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادى

قوله يا عبد الله اخاك ليس على ما ينبغي **قوله** ويتوالى العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو والاولى ان يمثل بالطلحة

والزيد لانهما اسمان لمتشخص واحد احدهما لقب والاخر اسم علم بخلاف زيد وعمرو فان الظاهر كونهما

اسمين لمتشخصين وان جاز كونهما اسمين لمتشخص واحد **قوله** اعلم ان الفرق بين العلم خرج بالمبني نحو

يا عبد الله وبالعلم نحو يا رجل **قوله** ويعلم جوابه من قوله يختار فانه يدل على ان النصب مختار فيهما

وارجح فيكون هناك ما هو ارجح **قوله** واذا نودي اي اذا اريد نداء المعرف باللام **قوله** ثم اعلم

ان نادى يا ايها الرجل هو كما في يا ايها الرجل فيكون ذكره لازما لما جاز ذلك لان دخول الهاء في اول الاسم الاشارة

ليس بلازم **قوله** ثم للقائل ان يقول لا فائدة في حاصل السؤال ان لكل واحد من اي واسم الاشارة في

دى

ولا

سماتي ايها الرجل كما لا تجوز يا ايها الرجل

لا يجوز يا ايها الرجل

ولو كان ما ومن ههنا ايضا

في التوصل خلافا فيه في الاتيان باسم الاشارة عقيب اي ويمكن ان يجاب عنه بان المقصود
من الجمع بينهما هو التدريج في التنزول من الابهام الى التعيين ولما كان اسم الاشارة
اقل ابهاما من اي ولذلك جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي عقيب اي به تدرجا
فيكون اي منادى وهذا صفة له والرجل صفة لهذا قوله وانما التزم رفع الرجل اي جعلوا حركة
الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم حركته التي كان يستحقها لو وقع منادى ولم يجوزوا عليه
حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه المنادى في الحقيقة وان المبهم وسيلة فقط قوله لانها توابع
المعرب يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضا
قوله فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه اي لما كان توابع المعرب الذي التزم رفعه تنبيها على
ما ذكر وجب رفع توابعه تقوية لذلك التنبيه قوله على ان يجعله بدلا عن اي فيكون حينئذ بدلا من المنقول
المنزل المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لانه اي في النداء
لا يوصف الا بذي اللام وباسم الاشارة الموصوف بذي اللام قوله ويعلم هذا كله من قوله
وتوابعه اي توابع الرجل فانه اذا جعل ذو المال بدلا من اي كان من توابع اي لا من توابع
الرجل وكلامنا في توابع الرجل قوله واعلم انه قيل ان قصدت بيان كلمة اي في النداء لا يكون
الا وسيلة فلا يكون صفتها الا مرفوعة قوله واما كلمة هذا فيجوز ان يكون وسيلة فيجب
رفع صفتها وان يكون مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والنصب كما في صفة زيد قوله

لان

لان اللام الذي في يا الله لا للتعريف بل هو عوض عن همزة اله قوله واما التاكيد
الاول اي وتوابع المنادى المبني اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب قوله ويتم الثاني
تاكيد لفظي ولم ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف اليه اذ اصله يا تيم
عدي تيم عدي تحذف المضاف اليه من الثاني واخر ما اضيف اليه من الاول ليكون
كالعوض منه فيكون الثاني ايضا مضافا الى مذكور صورة قوله تقلب الياء تاء لان التاء
تناسب الياء في كونها علامة التانيث كما في ضربت وضاربة وهذي تضربين
فقلبت ياء للتخفيف فيما هو اكثر استعمال قوله على اللغة المشهورة اما في اللغة فكذلك
لانه جاز يا غلام بضم الميم لكن في لغة ضعيفة قوله ان ترخيم المنادى حذف في آخره وترخيم
غير المنادى يكون ايضا حذفا في اخره لمجرد التخفيف قوله ويا رميه اي خرمي شاعقنا
الا اوله يريد فالجيد واللباب والاصح كما نا طبيه ايضا قوله لان المضاف اليه ليس من المنادى
في شيء بل المنادى هو المضاف وحده نحو يا غلام زيد واما نحو يا عبد الله علما فقد اعتبر فيه
اصله لفظا فيكون المنادى بحسبه هو المضاف فقط قوله اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه
ما فيه تاء التانيث قوله واعلم انه لو خاله وقيل آخره منه اي لو شكل قوله حرف صحيح لان
اول قوله لان الاسم الاخر بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة في ان كلا منهما زيادة الحقت
باخر الاسم وجعلت من تمامه حيث اخر الاعراب عنهما لكنها زيادة وبذلك فتح ما قبل كل منهما

افصح

قوله وإذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف مراد اللفظ ومعنى كان
في حكم الثابت فيترك الباقي على حاله قوله فان اصلا لو علت الواو والياء في الكلام اسم متمكن في
آخره واو قبلها ضمة بلا فصل لكونه مستثقلا والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارض فكذا الكلام
قوله في المندوب هو الذي يبكي عليه بعد موته اي بعد فقدانه قوله لكن المندوب اختص بـ
الا اصلان يكون الباقي المختص يوم تصح الاختصاص الامتياز وقوله اختص المندوب اي الامتياز
قوله والقياس ما ذكرنا وذلك لانه ليس يعلم بالترخيم ينبغي ان لا يرخم وان لا يحذف منه حرف
النداء قوله هو المتفجع عليه بتفجع اي يتوجع قوله اي لا يبعد عليه قوله اعلم ان في اطرق كرى لا يقول له
شذوذين احدهما حذف حرف النداء وذلك لانه ليس بعلم بل اسم جنس فينبغي ان لا يرخم ولا يحذف
حرف النداء قوله كروان الكروان بالتحريك طاير وفي مثل اطرق كرا واطرق كرى ان
النعامة في القرى يضرب للمتعجب بنفسه قوله بعده فعلا احترز عن مثل قولنا زيد قائم الاولى
ان يقول احترز عن مثل قولنا زيد جوهر واما زيد قائم فانه خرج عنه بقوله لو سلط الخ قوله
لكنه مشتغل بمتعلق في ذلك الاسم الاولى ان يقول مشتغل في ذلك الضمير كما هو المشهور قوله السلم ان
عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان قوله لو سلط عليه عبر عنها
جواز التسليط فيعلم من ذلك انه ليس هناك مانع لفظي ولا مانع معنوي قوله اي عدم
قرينة النصب التي يكون النصب معها احسن وبالرفع قيد القرينة بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب

لبست

لبست بعده ومثله الا لم يصح النصب اصلا قوله والرفع جائز ان فيه لوجود قرينة اي قرينة
لا له النصب وهي ذلك الفعل المشتغل لكن مع هذه بسبب قرينة مقتضية للتساوي في الاختيار
النصب او وجوبه قوله لان النصب مفتقر الى اضمار فعل والرفع ليس كذلك واذا رفع
الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير ووجب
رد علي له اخراجه عن حده فتامل قوله لان الخبر يحتمل الصدق والكذب ذلك بانه غلط نشا
من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى
ان يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتدا الا بتاويل يجعله من احوال المبتدا حتى يصح
ربطه به وجعله بيانا للحكم من احكامه قوله وكذلك الرفع يختار بعدها للمفاجاة مع
مهم ط قرينة النصب المختار قوله حفظا للتناسب فان التناسب امر مهم عندهم لا يكرهونه
يحصل مع حذف الفعل قوله ولا اشكال ان دخولها على الفعل اولى لكن الرفع بعد هل
الاستفهامية اضعف منها وذلك لان النفي يتعلق بالنسبة وهي داخلة في مفهوم الافعال
واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة كان حقه ان يتعلق بمعاني الافعال التي تتطرق
اليها التغير ولا يستقر على حالة واحدة اولى قوله احتراز عن اسم الاستفهام نحو من فلا
يكون النصب مختارا في مثل من زيد ضربته ومتى زيد ضربته قوله واضافتها الى الجملة
الفعلية اولى من اضافتها الى الجملة الاسمية دل ذلك على ان اذا الشرطية يجوز دخولها على

الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها كما وجب مع ان التي هي اصل في باب الشرط قوله وحلا حيث
عليها لمناسبتها اياها كلمة حيث موضوعة للمكان النسبة لوجب اضافتها الى الجمل الفعلية
اول لكون النسبة داخلة في مفهوم الافعال قوله ولانه يستعمل ايضا في الشرط حيث لا يستعمل
للشرط الا مع زيادة ما في اخرها قوله وجه ~~حيث رد ذلك بانه غلط استفادة من اشتراك~~
~~لفظ الخبر بين خبر المبتدا وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب~~ لكن لا التحذير اعم مما بعده
بل هو محذور منه فخرج عن القسم الاول من التحذير وخرج من القسم ايضا لانه ليس مكررا قوله
او ذكر معطوف على فعل ناصب لا يصح عطفه على ما قدره الشارح لان ذلك الفعل المقدر مع ما
تقوم مقام فاعله جملة وقعت صفة لما تقدم و قوله او ذكر المحذر منه مثلا يصح جملة صفة له
لخلوه عن الضمير الراجع الى ذلك الموصوف والاصوب ان عبارة المتن ركيكة فان
التحذير قسمان احدهما محذر وهو معمول بتقدير اتق لمحذر مما بعده كما ذكره والثاني محذر منه
مذكور مكررا هذا القسم الثاني وقع في التعبير عنه اختلال سواء قرئ قوله او ذكر المحذر منه — التعبير
على صيغة الفعل كما يصرح به كلام الشارح او على صيغة الاسم اعني المصدر كما توهم بعضهم قوله
لعدم موجب الاتيان به اي كان اصله اتقك والاسد فكره اجتماع الضميرين كما ذكر فعدل اى الثاني
الى لفظ النفس فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف الفعل لعدم الغرض فعاد لفظ النفس
الى اصله وهو الضمير لكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد قوله اسم ما فعل

فيه

فيه
آتي من اسم مسمى ذلك الاسم قوله لعدم الفعل لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة
في قولنا يوم الجمعة صمته يصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه بل هو مبتدا لما ذكرنا في تعريف
المفعول به وهو ان يقال كونه مبتدا لا ينافي كونه مفعولا فيه كما ان كونه مرفوعا في مقام
الفاعل لا ينافيه والحق في الجواب ما ذكرنا هنالك لا ما ذكره الشارح ههنا قوله لانها لو لم يكن
وما يركب منها كالايام والاسبوع والشهور والسنة قوله لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما
صريحا ولم يكن مفعولا فيه اى لكان اسم الزمان والمكان اسما صريحا كما في قولك مضى
الوقت وطاب المكان ولم يكن مفعولا فيه قوله وما في معناها اي وما في معنى جهة الاماكن
المذكورة كالوراء والامام قوله فان سمي به الدار قوله بها اي بلفظ الدار قوله والفعل — كالدار
قد يكون سببا للمفعول له في الخارج بسبب المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل
وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك
كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعلقه علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا
له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل قوله ثم لم حذف اللام وانما اشترط
قوله لم يجر الخ جواب لقوله لو لم يكن وما عطف عليه قوله مع انه لم يجز غيره اي انما لم يجز غير النصب
على انه مفعول معه لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظا ويمكن ان يجاب عنه بانه اراد
جواز العطف على وجه يكون مخالفا في اللفظ للنصب على انه مفعول معه لينصور وجه الى اللفظ

لا يقال م

قوله يريد بالجواز جواز العطف وعدمه اى اعم من جواز العطف وعدمه لانه يتناول
وجوب العطف ايضا قوله ولا شك انه يجوز فيه الوجهان اما النصب على انه مفعول
معه فظاهر واما العطف فلانه لا ينافى قصد المصاحبة بالواو كما فى قولك كل رجل وضيعته
ثم لا يستلزم العطف قصد المصاحبة قوله فى جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر فالاولى ان يقال
مراده من ان الواقع بعد واو المصاحبة الواقعة بعد معمول فعل لفظا مع جواز العطف
يجوز فيه وجهان احدهما ان يجعل مفعولا معه فينصب والثانى ان يخرج عن ذلك ويعطف على
قياس ما عرفته فيما اذا عامله على شريطة التفسير قوله لضعف العامل اى لضعف عامل
المعنوى ولا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز العطف الذى لا ضعف
فى عامله هذا عند المص واما عند الزمخشرى فيجوز ذلك مع كون العطف هو المختار
قوله واذا امتنع العطف تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف لتحصل الرواة
قوله اعلم ان الحال يبين هيئة الفاعل من حيث انه فاعل باعتبار قيام الفعل به
وكذا يبين هيئة المفعول به من حيث انه مفعول اى باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت
يبين هيئة الذات مطلقا قوله ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة
الفاعل ولا المفعول به بل يبين هيئة المفعول المطلق قوله فان الحال لا يبين هيئة سائر
المفاعيل لكونها فضلا بالنسبة الى ما لم قولك ضربت الضرب شديدا فمعناه اوجدت الضرب
عيل

حال

غير مطابقين الى اما فى المثال الاول فلانه مبتدا وغير جار اما فى المثال الثانى فيه

حال كونه شديدا فهو بهذا المعنى معمول قوله ولقائل ان يقول المثالان الاخيران فلانه خبر
قوله وهو غير جائز اى اختلاف العامل فى الحال وصاحبها قوله ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العائد اليه والاول ان يقال
ان زيدا فى قولنا هذا زيد قائما الاصل ذا حال بتاويل اشير الى زيد وانبه على زيد فيكون
مفعولا به معنى ويتحد العامل ايضا واما زيد فى قولنا زيد فى الدار قائما فان جعل ذا حال
بتاويل استقرار وحصل زيد فى الدار قائما كان فاعلا معنى ويتحد العامل ايضا فان جعل
ضمير المستتر ذا حال لم يكن المثال مطابقا وما ذكره الشارح من الحمل على المجاز بعيد جدا وقد يقال
ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لان عامله معنوى وهو الظرف قوله وغيره كحرف
التشبيه فى مثل قولك كان زيدا راكبا اسد قوله لانه محكوم عليه وذلك لان الحال حكم بحسب
المعنى على ذى الحال قوله اعلم ان صاحبها مرفوع اى على انه مبتدا ومعرفة مرفوع على انه
خبر ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستتر فى ان يكون ومعرفة منصوبا
عطفا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس شرطا للحال قوله وليس بمجرور لعطفه على الحال
فى شرطها فى يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هكذا وشرط صاحبها ان يكون معرفة وهذه
يستحيل مع كما ذكرنا ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار قوله
والواو كما فى قولهم ارسلها العراك حال الاظهر ان يقال فى قوله وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق

المنفرط

مختلفين

للابل نحو

على نقض الرجال **قوله** شد به ارسل الجمال هذا يعني ان ارسلها العراك من قولهم
واما الواحد من البيت فالضمير ارسلها للاتن بل الوحشية وفي ارسل ضمير مستتر راجع
الى العراك **قوله** فثوب مبتدأ ويجوز ان يكون ثوب فاعل الجار والمجرور وذلك لاعتماده
على حرف الاستفهام فيجوز جعله ايضا حالا **قوله** لوجود مناسبة بين الحال والظرف لان الحال
يشبه المفاعيل باسرها في كونها فضلة وتشبيه المفعول فيه خاصة في الدلالة على الزمان
مثلا بهذه الحال للظرف اكثر فلذلك ذكره ههنا تنبيها على اختلافهما في هذا الحكم **قوله**
لانها بمنزلة الموصولات اما المصدر فهو بمنزلة الموصول الحرفي لانه مقدر بان مع الفعل
واما اسم الفاعل والمفعول المعرفان باللام فاللام فيهما اسم موصول بمعنى الذي ومعرفاته
قوله لا يتقدم عليه اي على الجار لانه عامل ضعيف ولا يتقدم عليه معموله ولا ما هو من تتمة معموله
بخلاف الفعل فانه عامل قوي فيجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله او ان لم يتقدم عليه فاعله لم
يوجد في الحال **قوله** فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة يرد عليه انه يخرج ان يكون
الاشارة في حال كونه بسرا وهو باطل اذ قد يشار اليه قبل كونه بسرا او بعده ايضا **قوله** شرطها ان
صاحبها والا لكانت اجنبية عنه ولا يقع حالا عنه **قوله** لعدم العلم في اول الامر كون الاسمية
وبه للاستعمال **قوله** كلمة فوه الى في فقولنا فوه الى في حال من الضمير فان كان حالا من
الفاعل فالضمير في في وان كان حالا عن المفعول فالضمير في فوه **قوله** لان الماضي يدل على الانقضاء

والحال

والحال يدل على عدم الانقضاء فلا يمكن تقديره لان الماضي انما يدل على الانقضاء قبل زمان المتكلم
والحال الذي يبين هيئة الفاعل والمفعول قيد لعامله فان كان العامل ماضيا كان الحال
ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكره
غلط نشأ من اشتراك بين لفظ الحال وبين الزمان الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين
ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل اذا وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضيا
~~كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان~~ او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا
قيل جاء زيد ركب يفهم منه ان الركوب كان متقدما على المجيء فلا بد من قد حتى يقربه الى زمان
المجيء فيقارنه فتامل **قوله** فهذه الحال حال من المفعول ان قدر اثبته او احقه او الفاعل
ان قدر ثبت او حق **قوله** لكنه يجب حذفه فعلى هذا لا يكون الحال المؤكدة الا مقررة لمضمون
جملة اسمية ومنهم من جوز كون الحال مقررة لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى ثم وليتم مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وانا انزلناه قرآنا عربيا وجعل كونها مقررة لمضمون
الجملة الاسمية شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود الحال المؤكدة عن ذاته مذكوره
وعن مقدمة **قوله** وما يرفع الابهام ما كان كلمة ما عبارة عن اسم نكرة كما ذكره كان
مثلا ولا لكل اسم نكرة **قوله** يدفع الابهام يخرج ما لا يرفع الابهام **قوله** لان العين في الاصل
لم يوضع الا بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه

وصفي مستتر وفي العين طار غير مستقر **قوله** نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا وكذلك
التمييز في قولك رجع رجوعا قهقرى فانه يرفع الابهام عن جهة الرجوع ولا عن ذاته
اذ لا ابهام فيه **قوله** عن نفسه اي لا عن نسبته **قوله** وان لم يكن جنسا جمع ان كان المراد
بالتمييز جامعا صرح المص في شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال قنطار
جواهر قنطار اثوابا فال لان مفرده لم يكن موضوعا للجنس الشامل للقليل والكثير
عدل عن لفظ افراده الى ما هو اول منه على الجنس وهو الجمع اذ المقصود بيان
الجنس واعترض عليه بمثل ثلثون ثوبا واجيب بان فاله معلوم في باب العدد والكلام
فيما عداه **قوله** جازت اضافته لكل الاسم اي جازت اضافة ذلك اذا وجد شرايط
الاضافة بان تحذف التنوين ونون التثنية وتحذف اللام ايضا ان كان ذلك الاسم
معرفا باللام كالغفران فان اريد ابقاء اللام فيه لم يكن ايضا اضافته كما اذا اريد ابقاء نون كالغفران نحو
التثنية فيه لم يكن ايضا اضافته **قوله** لتوهم انه اضيف انما قال التوهم لانه من اضافة العام
الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشيء الى نفسه وح ينجر ان يقال اضافة العام الى الخاص
كثيرة فلا اعتداد بذلك فالاولى ان يقال لما كان استعماله مع المميز كثيرا مع ان هذا لا التوهم ح
يستقل ما هو حقه من ترك الاضافة بسبب ما ذكره من حال التعريف والاضيف الى
غير المميز لان استعماله معه قليل فيحصل الفرق مع ترك الاولى في القليل **قوله** لكنها

الاضافة

بعد الي

الاضافة اكثر على الاصل وهو التخفيف بحذف التنوين وقيل هنا اشارة الى ان
يكون المضاف اليه مجرورا بالاضافة ونصب التمييز على التشبيه بالمفعول فالاول اولى
لانه اصل **قوله** او في ذات عطف على قوله بل في ذات فكانه اشار الى ان الذوات المنوعة
قسمان احدهما ما يكون منسوبا اليه حقيقة كقولك طاب زيد ابا بمعنى طاب ابو زيد
وثانيهما ما يكون سببا لنسبة الطيب الى زيد وان لم يكن منسوبا اليه الطيب حقيقة
كقولك طاب زيد علما اي طاب زيد من جهة العلم او بسببه والظاهر ان لا يفرق
ويجعل كل منهما منسوبا اليه حقيقة ويقال المعنى طاب علم زيد **قوله** والمشابه للجملة
اسم الفاعل والصفة المشبهة الخ والنسبة في هذه الاسماء الى فاعلها او ما يقوم مقامه داخلة
في مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة
عن الاسم المضاف **قوله** فالمثال الاول عبارة عنه اي عن الاب في المثال الاول هو
اما عبارة عن زيد او عن ابيه **قوله** والثاني في اضافة بينه وبين غيره يعني ان الابوة المذكورة
في المثال الثاني اضافة بينه وبين غيره ويحتمل وجهين ايضا بمعنى ان يكون ابوة زيد لولده
وان يكون ابوة والده له **قوله** لان يرجع الى ما انتصب عنه اعلم ان زيدا في طاب زيد
نفسا ليس ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز
لا بمعنى ان زيدا عامل في انتصاب التمييز وناصب له **قوله** ولان النص غير مساعد بمعنى

ان لفظ المتن لا يوافق هذا الشرح لانه اكتفى في المتن يكون التمييز صالحا لان يجعل لما
انتصب عنه فيندفع عنه لزوم اتحادهما لكنه يرد عليه سوال آخر كما ذكرناه **قوله** فانه
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه الا يمكن ان يقال اراد بقوله ثم ان كان اسما غير النفس اذ من
المعلوم ان النفس لا يكون الا عين ما انتصب عنه وههنا سوال آخر وهو انه ان اراد
يصح حمله عليه مواطاة خرج عنه نحو طاب زيد ابوه فلا يكون مما يحتمل الوجهين وان اراد
به حمله عليه اما مواطاة او اشتقاقا فيرد عليه طاب زيد علما ولزمه ان يحتمل الوجهين
قوله فانه لم يطابق كالعلم بل يكون مفردا لكونه متناولا للقليل والكثير فلا حاجة الى التثنية
والجمع **قوله** من حيث هو علم فيقال طاب زيد علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون
علما **قوله** فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة واللامطابقة في الجنس لما قصد فيه من التثنية
والجمع باعتبار واحد **قوله** ومن احاد ذلك النوع كما في قولك طاب الزيدان علما وطاب
الزيدون علما اذا اريد نوع واحد من العلوم كالعلم بالنحو مثلا **قوله** ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق فثنيه بصيغة الجمع
على ان المراد حقايق مختلفة يستحق كل واحد منها ان يعبر عنها بصيغة على حدة واحدة   منه ناظر
لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك الجنس عبر عنها بصيغة الجمع التي هي في قوة الفاظ متعددة
قوله في المتن وان كان صفة عطف على قوله ان كان اسما **قوله** وكذلك يقول دقه فارسا

عنه ناظر

الدر

الدر العين يقال في اللوم لا در دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح دره اي عمله **قوله** والعلم   اي عمله
انك اذا قلت لله دره لم يعلم باي شيء مدحته واذا قلت لله دره فارسا عرف انك مدحته
بكمال الفروسية وقيل معناه التعجب والعرب اذا اعظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى
الى الله ايذانا بانه لا يقدر عليه الا هو **قوله** لان المراد منه دعاء له مطلقا واذا حمل
على التعجب بان جعل غير الكان معناه التعجب من فروسية زيد مطلقا وان جعل حالا كان
معناه التعجب منه في حال كونه فارسا والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الاول لانه المناسب
فالتمييز اولى لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير للعين نفس الدر فالمعنى   قوله
لله دره فروسية **قوله** اي لا يتقدم التمييز على العامل مطلقا الا الاول ان يقال اي لا يتقدم
اصلا التمييز على عامله اذا كان اسما اتفاقا واما عدم تقدمه على العامل اذا كان فعلا فيفهم من
قوله والاصح الخ وعلى تفسير الشارح يلزم ان يكون قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل
مستدركا وكان يكفيه ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله خلافا للمازني والمبرد فيما اذا كان   الى يقول
العامل فعلا **قوله** وما كاد نفسا بالفراق تطيب روي بالتاء وقيل على هذه الرواية
في كاد ضمير الشأن في تطيب ضمير ليلى اي وما كاد الشأن تطيب ليلى نفسا بالفراق وتقدم
التمييز ورد عليه بانه يحتمل ان يكون في كاد ضمير الحبيب وضمير ليلى على تاويل الانسان او الشخص

ويكون نفسا خبر كاد موصوفا بما بعده على الاصل المرفوض كما في قوله وما كدت آيبا لكن
الاول ارجح فلا يكون دليلا قطعيا على تقدم التمييز ويروى ايضا بالياء فلا يتعين للانفرادية
اذ الاحاجة ان يكون في كاد ضمير الحبيب ونفسا منصوب على التمييز من كاد وتطيب خبر كاد اي كاد
نفسه يطيب بالفراق ويروى وما كاد نفسا بالتنوين والاسناد الى ح لان الضمير في كاد
لا يجوز ان يكون راجعا الى الحبيب اي ليلى بنا وبلا الشخص ويكون نفسا خبر كاد وتطيب
على التانيث او التذكير صفة نفسا بنا وبلا الشخص في التذكير اي ما كاد نفسا طيبة بالفراق
قوله المستثنى متصل ومنقطع لما كان المستثنى يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن
جمعهما في تعريف واحد اصلا اشار اولا الى ان له معنيين ثم عرف كلا منهما على حدة **قوله**
لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا في الاول ايضا لان الرجال لفظ واحد **قوله** والمخرج اي بكلا
الا حاصله ان المستثنى منه قد يكون مذكورا او مقدرا كما في المستثنى المفرغ والمخرج تقديرا
حاصل هذا الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا **قوله** من الانقطاع خرج بالبدل
على المنقطع **قوله** او بالشرط خرج بالشرط غير الداخلين **قوله** احدهما ان يكون المستثنى
بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقيل لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه
نحو قرأت الا يوم كذا فان يوم هنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجيب بان المنصوب

كونه

وكونه منصوبا على الاستثناء **قوله** بل يكون المستثنى بعدها ثابتا لما قبلها الا فيما ان الواقع
بعد الا التي للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في المستثنى والضمير
في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع الى المستثنى **قوله** وما لي الا آل احمد شيعة
اذا جعل شيعة فاعلا للظرف كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان جعل شيعة مبتدا
والظرف خبره وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى لم يكن المستثنى مقدما **قوله** الا اليعافير
اليعفور الخشف ولد البقر الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس الظباء العيس الابيض من الابل
الخشن
قوله وخلا بعضهم زيدا اراد المعنى المطلق فكانه قال خلا كل بعض منهم زيدا فلا
يكون زيد داخلا في الجانبين ومنهم من قدره هكذا خلا الجائي زيدا وهو ظاهر **قوله**
فهو مصدر في موضع الحال وقيل مصدر بمعنى الظرف اي زمان خلو بعضهم زيدا اي خلو الجائي
على زيدا **قوله** وليس بعضهم زيدا اي ليس بعضهم زيدا وليس الجائي بعضهم زيدا **قوله**
لان البدل لا يخالف في ذلك عامل الاستثناء فلان قيل فهو كلمة الا او الفعل بتوسطها
او المستثنى منه والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه اما على الاستيجاب او على التقرير
قوله ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف للعمل
فيما بعد الا وهو المستثنى **قوله** لامتنع وهو انه يلزم ان يكون زيد متصفا بالجلل وهو سوى
العلم وهو باطل **قوله** لكن من لفظ احد حتى يكون مجرورا فلزم تقدير العامل **قوله** ويجوز رفعه على البدل
من احد لكن لا من لفظ احد لان الحركة الملفوظة اعني الفتحة الدالة وكذلك لا احد منها فان غير

لانه

جهل نحو

ويكون مجرورا بعد الا نحو

بعدنحو

لا يجوز ابداله من لفظا احد لان الحركة الملفوظة اعني فتحة الدال عارضة بسبب دخول

لا فهي شبيهة بالحركة الاعرابية التي يكون كلمة لا عاملة فيها وكذلك النصب المقدر حركة

اعرابية عاملها الا فلا يجوز الحمل على شئ من هاتين الحركتين بل على الرفع الذي هو الموضع البعيد

قوله وكذلك لا زيد شيئا الا شيئا اي لا يعبأ به قوله لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل

النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر الكلك النقض النفي فلان ليس بمعنى ما كان وان وان اخلت

ما كان زيد الا قائما كان المقدر بعد الا هو كان وحده فلا يلزم محذور فكذا في ليس قوله

وهو الصحيح ليكون في الصلة ضمير يعود الى الموصول بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكر في

عدا وخلا قوله اي جاوز بعضهم زيدا اي جانب او جاوز الجائي زيدا وانما تستعمل كلمة حاشا

لتنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه قوله على التفضيل وذلك لانه ما وضع غير الا موضع الا

تعيين لاعراب ما بعد الا بواسطة غير لا وكان الاعراب على غير قوله اعلم ان اصل غير ان يكون

صفة لان معنى غير معنى الصفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها قوله واصل

الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة والسبب في جواز حمل احدهما على الاخر

هو دلالة على المغايرة فان الا تدل على مغايرة حكم ما بعده عما قبله قوله لانه نح للاستغراق

والعموم فيصح الاستثناء بدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان كان زيد داخلا في المعهود

جاز الاستثناء وكان متصلا والا لما جاز الاستثناء وكان منقطعا قوله لانه لا يطلق

الجمع على الاعداد لعدم ارادة الجمع ههنا ما يدل على متعدد سواء كان جمعا او لا فيدخل فيه نحو قوم قوله

سوى زيد سوى مع الفصل قوله سوى مع المقدم

منقطعا

لكن

لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء

المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول قوله محصورني ثلثة على

هذا القياس ينبغي ان يصح جائني رجال الا واحدا بالنصب على الاستثناء لدخول الواحد

قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم دخوله ولا عدم دخوله شرعا فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن

لا يصح ان يقال له على دراهم الا هذا الدرهم على نصب بالاستثناء لعدم الجزم بالتناول

او عدمه قوله ولهذا الا يجب تناوله لزيد لكن يجب تناوله بما يجب العشرة من الواحد الاثنين

وغيرهما فيجوز جائني رجال عشرة الا واحدا واثنين او ثلثة اي غير ذلك قوله واعلم انه لو قال

وبعدم يمكن ان يقال يعرف حال المساوي من حال المعرفة لان العلة مشتركة قوله اعلم

ان الخبر المعرفة يمكن ان يقال يعرف ذلك بما ذكر في جواز تقديم الفاعل قوله ان

خبر الخبر وهو من نظائره المراد معمول يا مثل به ان سيفا سيف فان خنجر الخنجر قوله اي فان

كان الاسم الذي يدخل عليه لا الظاهر ان يقول اي وان كان الاسم الذي يليه حال كونه

نكرة غير مضاف ولا مشابها به بل مفردا اذ لا بد في البناء من عدم الفصل ومن كونه نكرة

ثم لا بد من كونه مفردا قوله وان كان مفردا اشارة الى انتفاء قيد الاضافة وما يشبهها فقط

قوله مع ان الفتحة في الاخير اولى من الكسرة للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا و

بعضهم بنوه مع كونه مبنيا لان مثل هذه الشوائب للمقابلة فلا ينافي البناء قوله

قوله مع

وجب الرفع والتكرير سواء كان هناك فصل بين لا واسمها نحو لا في الدار زيد ولا عمرو او لا
فصل وسواء كان تلك المعرفة مفردة او مضافة قوله منفصلا بين لا وبين الاسم بشيء سواء
كان الفصل مع كون الاسم مفردا نكرة او مفردة معرفة او مع كون الاسم مضافا نكرة او مضافا
معرفة فبقي الاقسام تداخل قوله اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه
ولكان المعطوف عليه والمعطوف نكرتين مفردتين مختلفتين قوله وعلى هذا الوجه جملتان
والخبر من احدى الجملتين محذوف لدلالة خبر المذكور في الاخرى عليه قوله فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة اي لا حول ولا قوة الا حاصلان بالله او الا حصلا بالله
قوله احدها ان يكون له مطابقا وهو ارجل في الدار ام امراة واحول بغير الله ام قوة
قوله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا الله والتقدير لا حول الا بالله اي ليس حول الا بالله
قوله فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا اذ جاز جعل الموصوف والصفة فيهما شيئا
واحدا لان المنفي هو المجموع لا الموصوف وحده ولم يجز ذلك في المنادى لان النداء انما هو للموصوف
وحده قوله ولهذا اخذ هذا القيد وقيل لا حاجة الى قيد الاول لان النعت الثاني وما بعده
يخرج بقوله يليه في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قوله يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها بالمضاف
فثبت الالف في الاب ويحذف النون من الغلامين قوله وذلك لان الاضافة هنا و
انما هنا لان الاضافة في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه فيجيء بعض في عند المص قوله المجرورات

المجرورات

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه فيه تنبيه على ان غير المضاف اليه لا يكون مجرورا اصليا على
خلاف قياس ما مرّ في المرفوع والمنصوب قوله والمضاف اليه كل اسم الخ الاضافة يطلق
على معنيين احدهما عام وهو النسبة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وبهذا الاعتبار
قال المضاف اليه كل اسم الخ وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير الحرف الجر مرادا وهذا هو
المشهور في الاستعمال قوله لفظا او تقديرا فنحو قولك بحسبك زيد وكفى بالله وما جاءني من
رجل ليس فيه المجرور مضاف اليه اذ لم ينسب اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذلك المضاف اليه
بالاضافة اللفظية نحو الوجه مطلق الجر وحسن الوجه ليس بمضاف اليه حقيقة بل صفة لكنها ملحقات
بالمجرور الاصلي الذي هو المضاف اليه ذكره قوله اي الاضافة بتقدير حرف الجر واما الاضافة
بلفظ حرف الجر فلا يجب فيها سوى الجر بالحرف وسيأتي في باب حرف الجر قوله بمعنى انه اي المضاف اليه
صادق عليه اي على المضاف قوله او المضاف اليه اي بمعنى ان المضاف ماخوذ منه اي من
المضاف اليه قوله خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج قوله الاسماء توغلت في الابهام
فان الاضافة لا يفيدها تعريفا بسبب التوغل في الابهام وهو شبه ومثل وغيرها قوله وفي جمع
فيقال في هؤلاء مسلمون فتح ياء المتكلم ثبت مع الالف والياء والواو قوله والمص اشار
الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا ليس هذا الكلام مطابقا للمتن فالصواب ان يقال
ان المشتق يقع نعتا وذلك ظاهر وكذا غير المشتق يقع نعتا وهو على قسمين احدهما ما يدل

على معنى فى متبوعه عموما والاخر خصوصا كما بينه قوله يتبع للموصوف فى العشرة الى تسعة
نا اربعة من عشرة اى يتبع الموصوف فى الخمسة الاول اى يتبع فى الاثنين من الخمسة قوله
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فى كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب
ان يكون فى المعطوف عليه ضمير وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما قبله
باعتبار معنى الذى كان العطف بحسبه قوله لكونها للسببية ايضا والصواب ان يقال انها
للسببية فقط اذ لو كان للعطف ايضا ورد الاشكال ولا يحتاج الى تقديره فيغضب
زيد من طير انه قوله لعدم الالتباس التاكيد هنا بالفاعل فان قلت اذا قيل العبد اشترى
كله التبس التاكيد بالقائم مقام الفاعل والعلة مشتركة قلت لما كان اعراب النفس
والعين بالاستقلال كثيرا اشتبه الحال فى زيد جاءنى نفسه واما الكل المضاف الى مضمر
فهو تابع فى اكثر استعمالاته ولا يكون مستقلا الا مبتدا ففى المثال الذى ذكرته يتعين
التاكيد فلا التباس والى هذا اشار بقوله لان الكل الخ قوله لئلا يلزم مزية الاضعف
على الاقوى وبيانه ان المفتوحة اى يجب تقديمه لئلا لان سقار اسم ماء وحضار كوكب
على وزن قطام اسم بير قوله والاضافة فهو فى تقدير التنوين الظاهر ان يقال فهو مقدر مع كونه
مقدرا مرادا لا يصح الاضافة ولا الجزاء الخ قوله وتوجيه ما ذكره ان يقال اى ذلك القبل حذف
منه التنوين فى تقدير التنوين قوله وتمامه يشبه نون الجمع ولا يمكن حذف هذا النون كما
عرفت

عرفت فلا يجوز الاضافة قوله فلحصول الغرض به الغرض بيان جنس المعدود ومقدار المعدود
الغرض به لا يقال ينتقض ذلك بمميز الثلثة الى العشرة لانا نقول لما كثر العدد احتيج الى
قوله لعدم استعمال جمع اى به وقد يجمع المائة على المائين ومئين وهو شاذ قوله فان رجلا يدل
على الواحد والجنس قوله واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد اى هذا
الوصف تاكيد حيث يقصد به التنبيه على ان المقصود الاصل من الاسم فى هذا المقام
هو العدد واعنى الواحدة والاثنينية قوله لجواز ان يكون واحد العشرة وله معنى وهو
اتصافه بالثالثية حقيقة معنى ثالث ثلثة اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلا
اسما لواحد منها كالخامس فقد يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانضمامه اليها خمسة وهو
معنى التصيير الذى يبتدأ من الاثنين ويستمر ينتهى الى العشرة وقد يقصد مرة
اخرى انه واحد من الخمسة فقط وبهذا المعنى يقصد على كل واحد منها ولا يضاف الا الى العدد بصيغة [illegible]
والذى اشتق منه وقد يقصد مرة اخرى انه واحد واقع فى المرتبة الخامسة فيجوز ان يضاف
الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه وبهذا المعنى صح ان يقال اول ثلثة كما ذكره الشارح
دون المعنيين الاولين قوله يلحق الاسم المؤنث ثلثة اى ثلثة اشياء قوله كشعبى بضم
الشين وفتح العين اسم موضع قوله وفعلى كاجلى اسم موضع وقوله من بنى تميم معروف [illegible]

نوني

قوله فعلى كدفلى الدفلى نبت منير مُرّ فان جعل الالف للتانيث لم ينون فان جعلت للالحاق

قوله بخلاف الاخيرين فان الف فعلى قد يكون للالحاق كسلقى الف سلقى ينون وهو اسم نبت وكذا الف فعلى كمعزى بمعنى المعزة

قوله وسلمى اسم امراة وحبلى نبت مر فان جعل الالف للتانيث لم ينون وان جعل للالحاق نون

قوله وغير كبرنساء وبرناساء وبراساء كلها بمعنى الناس يقال ما ادري اي برنساء هو

قوله لما عظم وزوج كالساق والقدم فعضد الانا درالا كالجانب فانه مذكر

قوله تلفظه بافناء حملا على المعنى اى لا على اللفظ لان بعض السيالة سيالة

قوله والذي يعرف نوع الاخير اى المونث اللفظي وهو الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان

قوله وجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا اما لفظا فظاهر واما التقدير فيعلم بالرد الى التصغير

قوله منها بلا نفس اللفظ المعنوي علامة التانيث سواء كان حقيقيا كهند او لا كالقدم واللفظي ما يكون فيه علامة التانيث ملفوظة سواء كان حقيقيا كامراة او لا كظلمة

قوله اذا لم يلتبس فلا يجوز ان يقال جاء القاضي اليوم زيد ويراد المراة لالتباسه بالمذكر

قوله لتمتع الاول بتحويل ذكرنا وهو المونث الحقيقي فاما اذا كان او مقدرا وضمير المونث اللفظي بلا بد من الحاق علامة التانيث ... جمعا كان حكم الاسناد الى الظاهر الجمع ...

قوله نحو جاء مع عطف علم اى علم منه قوله جاز ان نظر الى ان الفاعل ضمير المتقدم اى نظر جواز كل من القسمين ...

قوله لكونه مونثا لفظيا بل لا يجوز تانيث نحو طلحة اسم رجل الا عند الكوفية

قوله لغير المذكر السالم هذا القيد اعني غير المذكر السالم لا يوجد في شرح المفصل لكنه لا بد منه كما صرح به عبد القاهر قوله

ان

ان يكون جمع المونث اى لا فرق بين ان يكون جمعا لمذكر حقيقي او غير حقيقي كالرجال والايام

او جمعا لمونث حقيقي او غير حقيقي كزينبات والعيون قوله لا يقال جاءت الزيدون جاءت

بل جاؤوا قوله مسندا الى ضمير المونث بمعنى الجماعة قوله نظرا الى كونه مسندا الى ضمير المونث بمعنى

الجماعة قوله فلا يقال قرآن القراءة بالفتح افصح من الضم في ملهى مفعل من اللهو قوله حبارى

الحبارى طائر قوله قرأ القراء الرجل الناسك قوله جاز الوجهان المذكوران فيما سبق هو

اثبات الهمزة على حالها وقلبها واوا وظاهر ان الوجهين اشارة اليها او يظهر الاختلاف

في قوله نداء ورداء قوله حرباء الحرباء دويبة اكبر من العظاءة تستقبل الشمس ويدور معها

كيف دارت ويتلون الوانا لحر الشمس من الشمس يقال لها بالفارسية آفتاب

پرست والحرباء ايضا مسامير الدروع قوله وفي نحو يد ودم وجهان قيقال يديان ودميان

ودميان وكقولك يدى ودمى وبعض العرب يقول دموان بالواو لانه واوي قوله

بتغير ما اى مع تغير هو حال من حروف مفرده اى كائنة مع تغير ما قوله يقصد به الاحاد

ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الاسم مع تغيير ما في تلك الحروف لفظا او تقديرا

قوله يجوز اطلاقه على القليل اى يطلق التمر على التمرة الواحدة وعلى التمرتين وحاصل

ما ذكره ان التمر يطلق على القليل والكثير فيكون للماهية الجنسية المشتركة بينهما بخلاف

الجمع فانه لا يطلق على القليل قوله لانتفاء كونه للقلة لان أفعل وافعال افعلة فعلة جموع القلة محصورة

وليس ركب شيئا من تلك الاوزان ولم يكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فان جمع الكثرة

قوله ولا الزيدون جاءت بل جاؤوا

ويديان

اذا اريد تصغيره على لفظه يرد الى الواحد او الى الجمع القلة ثم تصغر قوله على وزن اسد ويلق
الاسد جمع الاسد والبلق جمع الابلق وهو ما فيه سواد وبياض قوله ليدل على ان هو الى
ليدل ذلك الالحاق قوله جرح اى فصيل قوله وما من شبهها يعنى ظبون جمع ظبة يقال ظبة
السهم اى طرفيه قوله وقد شذ نحو رضين وسنين اه والاوزة والحرة والاوز مرغ آبى
والحرة سنك لاخ قوله والقلة الخشبة الصغيرة التى يضربها الصبيان خشبة اخرى كبيرة
تسمى مقلا قوله الثبة الجماعة وما شابهها نحو ظبون وكرون وبرون
وبرون قوله ولا يتوجه عليه الاشكال اى بان يقال جهنام يلحق الالف
والتاء بالآخر قوله نحو الحايض بمعنى ذات حيض اى البالغة مطلقا والحايضة هى التى حدث لها
هذه العلة قوله واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة لا يدخل فيه التاء بهذا الوجه لانه ليس على الفعل حتى يدخل التاء
كما دخل الفعل قوله جمع القلة هو العشرة وهذا الفرق بينهما اذا كانا منكرين واما اذا دخل عليها لام الجنس فيهما نحو لاق على جميع الافراد
في الظاهر قوله كزيدين الصحيح للتمثيل بمسلمين لان في صحة زيدين بلا لام
كلاما قوله فالمفعول المطلق اعم من المصدر اى كل مصدر يصح ان يكون مصدرا
لم يشتق منه الفعل هذا هو الفرق بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول
هو ما يترتب على ذلك الحدث ولشدة تقارب هذين المعنيين لا يفرقون بينهما قوله
لكونه في تقدير ان مع الفعل اه اذا قدر الفعل المضارع مع ان لم يكن الا بمعنى الاستقبال قوله
امن رسم الدار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف قوله مربع فاعل المصدر يقال غنث

عيث مربع ويقال اربع القوم اذا قاموا في المربع عن الارتياد و قوله كواد السباع مفعول
ثان لقوله ولا ارى هذا اذا جعل ولا ارى من رؤية القلب وان جعل من رؤية البصر كان كواد
السباع حالا من واديا لان صفة النكرة اذا تقدمت صارت حالا منها قوله وحين حلله
ويجوز ان يكون حين ظرفا بمعنى الكاف اى واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه قوله
ونائيه الثانية التوقف والمكث والقلب قوله وما في قوله مصدرية وهنا كل مضاف مقدر اى وقت
وفاية الله للسارى وهو ظرف لا خوف قوله ساريا منصوب بانه مفعول وقى او بانه حال
عن ضمير اخوف قوله لوله ليس ضمير اخوف راجعا الى الركب حتى يصح كون ساريا
حالا منه بل هو راجع الى الوادى لان اخوف افعل بمعنى المفعول كما اشتهر لكن
يصح جعله تميزا عن اخوف بتاويل المصدر كما ذكروا علم ان حاصل
معنى الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل
من توقفهم في سائر الاودية وان
السباع اخوف من كل الوادى
الا في وقت وقاية الله
السارى في
وادى
السباع

وساير الانبياء هم لا ينصرف غير ستة محمد و
شعيب وصالح وهود ولوط ونوح عليهم السلام

دلبر كور سنك رغيب برزمان الكلس رو
كر كور رسنك من ضعيف الكلس رو

الحال من الفاعل او من المفعول

النحو في اللغة على سبعة معان الاول بمعنى الجانب نحو حدث من نحو المسجد اى من جانب المسجد
والثانى بمعنى القصد نحو نحوت نحوك اى قصدت قصدك والثالث بمعنى المثل نحو مررت برجل
نحوك اى مثلك وشبهك والرابع بمعنى النوع نحو عندى ثلثة انحاء من الطعام اى ثلثة انواع من الطعام
والخامس بمعنى الجهة كقول الشاعر وعن نحو البيت عامدات اى جهة والسادس بمعنى المقدار
جاء الجيش نحو الف اى مقدار الف والسابع بمعنى علم الموضوع من ديار العرب

ادب تاج است از نور آلهى بنه بر سر برو هر جا كه خواهى

قوله وهى اسم وفعل وحرف فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة لان الواو للجمع فيكون ... مررت
بكلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب عنه انه كان يلزم ما قلت اذا كانت قسمة الشئ الى اجزائه ...
نحو السكنجبين خل وعسل وما ذكر قسمة الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس ...
وغير ذلك ... ويصح كون الكلى جزءا ... الانسان حيوان ... الواو
للجمع ... المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان ... حالة واحدة ...
محكوما عليهما ... زيد وعمرو ... حكمين عن شئ نحو زيد قايم وقاعد ...
... لحصول احد الشيئين ... الكلمة اسم او فعل او حرف ...
... المعطوف عليه نحو الكلمة ... اسم او فعل او حرف
فيكون القضية مانعة الجمع والخلو محى الدين رحمة الله عليه

قوله وهى اسم ... وهى ضمير المونث الغايب يجوز ان يكون عايدا الى مدلول الكلمة والتانيث
باعتبار لفظ الكلمة ويجوز ان يكون عايدا الى لفظ الكلمة والتفسير باعتبار مدلول الكلمة ...
ان يكون التفسير باعتبار لفظ الكلمة لان الكلمة اسم ... على نفسه ... الاسم ...
... الغايب ...
لفظ الكلمة ... جنس وتحت الجنس انواع وهى اسم وفعل وحرف

ذا ان تان اولاء اولئك اولئكما اولئكم اولئكن

قوله واسر النجوى الذين ظلموا فيه ستة اوجه احدها ان يكون مرفوعا على البدل من واو اسروا
والثانى موضعه رفع باضمار الفعل تقديره ... يقول الذين والثالث ان يكون مبتدأ ...
اى هم الذين ظلموا والرابع ان يكون محله رفعا على ... من قال اكلونى البراغيث
وجهه ... في الرفع والخامس ان يكون في موضع النصب باضمار اعنى والسادس ان يكون
في موضع الجر بدلا من الناس في قوله اقترب للناس حسابهم وقد ذهب بعضهم انه نعت للناس ...

الفرق بين اما المفتوحة واما المكسورة ان اما المفتوحة للتفصيل ... وفيها معنى الشرط واما المكسورة للتفصيل ... فقط

واعلم ان التنوين في جوار عوض عند سيبويه اما عن الياء فقط او عنها مع الحركة والدليل على تقدير الياء انه ليس
بجارية اخره الحركة والاعراب ... في حالة الرفع والجر ... جوار ومررت بجوار ... الاعراب في حالة الرفع والجر ...
لانه غير منصرف ... مساجد ... سيبويه ... الاخفش ... المفردات ...

قوله الكلام ما تضمن كلمتين ... الموصولة ... الموصوفة ... اذا ما اتى ...
... الكافة نحو انما زيد قايم والمدة ... زيدا ... والمصدرية ...
ما ذكرت ... ما كان الله ليعذبهم ... والتعجبية نحو ... ضربا ما والزايدة ... الشرطية نحو
ما تصنع اصنع والنفى ... ما احسن زيدا والموصولة نحو ... ما صنعت والاستفهامية ...
... والموصوفة ...

اصل بسم الله سمو نقلت حركة الواو الى الميم ثم حذفت الواو فصار سم ثم عوض الهمزة عن الواو فصار اسم
ثم ادخل الباء على الاول ... بالله فصار باسم ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال على السنة
العرب عند الاكل والشرب والقيام والقعود ثم عوض المدة بعد السين والميم فصار بسم الله

الحمد لله الحمد مرفوع بانه مبتدأ اصله احمد الله او حمدت حمد الله فحذفت الفعل لدلالة المصدر عليه فبقى حمد الله
فعدل من النصب الى الرفع ليدل على الثبات والدوام فصار حمد لله فادخل الالف واللام لاستغراق الجنس
فحذفت التنوين لان التنوين مع الالف واللام لا يجتمعان ... لان التنوين يدل على التنكير والالف واللام يدل على التعريف
فصار الحمد لله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة فسل بن عبد الله ثم ابى بكر ...
يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

بورك اغريس اچون

ما كذب الفؤاد ما رأى أفتمارونه على ما يرى ولقد رآه
نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى

دعاء طاعون

بسم الله يا ولي الولاء ويا كاشف الضر والبلاء احرق
عنا القحط والطاعون والوباء بحق محمد المصطفى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى برحمتك يا ارحم الراحمين

توكلنا على رب السماء وسلمنا باسباب القضاء

كتبتك يا كتابي ولست ادري اذا امت من يترك بعدي

فمن يترك كتابي بعد موتي فلا تنساني مشروطا بالدعى